المشكلات الجيوبولتيكية للتعدد الاثني واستراتيجية مواجهتها (الوطن العربي-انموذجاً)

أ.م.د. عمر كامل حسن

كلية التربية للعلوم الانسانية- جامعة الانبار

الكلمات المفتاحية: الاثني، الجماعات، جغرافيا، نزاعات، استراتيجية

الملخص:

تقدم الدراسة تحليلاً جيوبولتيكياً لمشكلات التعدد الاثني واستراتيجية مواجهتها في الوطن العربي، وقد تم اتخاذ الوطن العربي كأنموذج تطبيقي للدراسة لاعتبارين: الأول: قلة الدراسات الجغرافية السياسية الجيبولتيكية المهتمة بهذا الموضوع. والثاني: موقعه الجغرافي الذي أدى إلى أنْ تجتمع على أرضه أكثر من ميزة وصفة من بينها التعدد الاثني للسكان. وانصرفت الدراسة لإثبات صحة الفرضيات إلى تحديد الجماعات الاثنية ومناطق تركزها في الدول العربية، علاوةً على ذلك تحليل العوامل الداخلية والخارجية المثيرة للنزاعات الاثنية، على اعتبار أنَّ تلك النزاعات أخطر المشكلات الجيوبولتيكية التي تهدد المجتمع والجغرافيا العربية. فضلاً عن تحليل النزاعات الاثنية (العرقية والدينية والمذهبية) وتحديد جغرافيتها. وفي ظل هذا الواقع الخطير بدت البيئة العربية أكثر حدة لجهة معطيات إعادة تشكيل جغرافية سياسية جديدة، ولهذه الجغرافيا ملحمان بدءا يبرزان ويتصاعدان بقوة خلال السنوات الماضية، الأول : يشير إلى أن هذه الجغرافية السياسية الجديدة تؤسس العنف بأبعاد جديدة، أما الثاني : فيشير إلى تجزئة جغرافية سياسية على أسس اثنية. استناداً لذلك قدمت الدراسة استراتيجية شاملة لإدارة التنوع الاثني وتفكيك التناقضات على المستويين الداخلي والخارجي.

المقدمة:

تكتسب دراسة المشكلات الجيوبولتيكية للتعدد الاثني أهمية ذات طابع خاص لما لها من أهمية في تعزيز الوحدة الجغرافية والاجتماعية لأيةِ وحدة سياسية تظم خارطتها السكانية جماعات اثنية. بيد أن ما هو متحقق من الناحية السياسية في المجتمعات التعددية المعاصرة هو استحواذ جماعة من بين الجماعات الاثنية الموجودة داخل الدولة على مضمار

السلطة فيها بالشكل الذي تُجرد فيه باقي الجماعات من أية سلطة أو نفوذ. تلك الحقيقة تؤدي إلى ظهور مشكلة تسمى "مشكلة الأقليات" كمشكلة فعلية لها أبعادها الجغرافية ~ السياسية، والجغرافية ~ الاجتماعية. على الرغم من أنَّ مشكلة كهذه تعد مألوفة لا تخلو منها أي دولة إلا أنها تعدد مهددة لخارطة وجغرافية الدولة من الناحية الجيوبولتيكية إذا ما طلبت وأصرت الأقلية التي تشعر بالخوف من طغيان الأكثرية على تطبيق مبدأ "حق تقرير المصير" أي بمعنى المطالبة (بالانفصال الجغرافي السياسي التام) عن الدولة الأم، وغالباً ما تلجأ الجماعات الاثنية المتصارعة إلى النزاعات المسلحة لتحقيق مطالبها. أو لتحقيق أهدافها. بناءً على ما تقدم، تأتي الدراسة لتؤكد أنَّ تسييس المجتمعات وفق رؤى تقسيمية سلالية ولغوية ودينية ومذهبية تؤدي إلى تعميق الانقسام الجغرافي ~ الاجتماعي وبالتالي تهديد أمن ووحدة الجغرافيا والمجتمع معاً بما قد يقود بالنهاية إلى تفكك الجغرافيا السياسية للدولة إلى جغرافيات أصغر ترتكز على أسس اثنية.

مشكلة الدراسة:

تنطلق مشكلة الدراسة من التساؤل الآتي : ما مدى انعكاس مشكلات التعدد الاثني (لاسيما النزاعات بين الجماعات الاثنية المختلفة) على تماسك ووحدة الجغرافيا والمجتمع في الوطن العربي واستراتيجية مواجهتها؟

فرضية الدراسة:

بالاعتماد على مشكلة الدراسة يمكن صياغة الفرضيات الآتية :-

- تختلف وتتعدد مشكلات التعدد الاثني والنزاعات المصاحبة لها تبعاً لظروف وخصوصية كل جماعة اثنية.
- ارتباط النزاعات الاثنية في المنطقة العربية بمجموعة من العوامل الداخلية والاقليمية والدولية، وقد لعبت العوامل الثلاث دوراً أساسياً في تصاعد الحروب الأهلية وتوظيف الفواعل المسلحة من دون الدول، وإن كان دور كل عامل قد تباين في كل حالة من هذه الحالات.
- ثمة مسارات (استراتيجيات) متعددة لإدارة التنوع الاثني في منطقة الدراسة، والحد من النزاعات الاثنية.

حدود الدراسة :

ينحصر إطار الدراسة ضمن حدود الوطن العربي الاقليمية.

خريطة (1) منطقة الدراسة

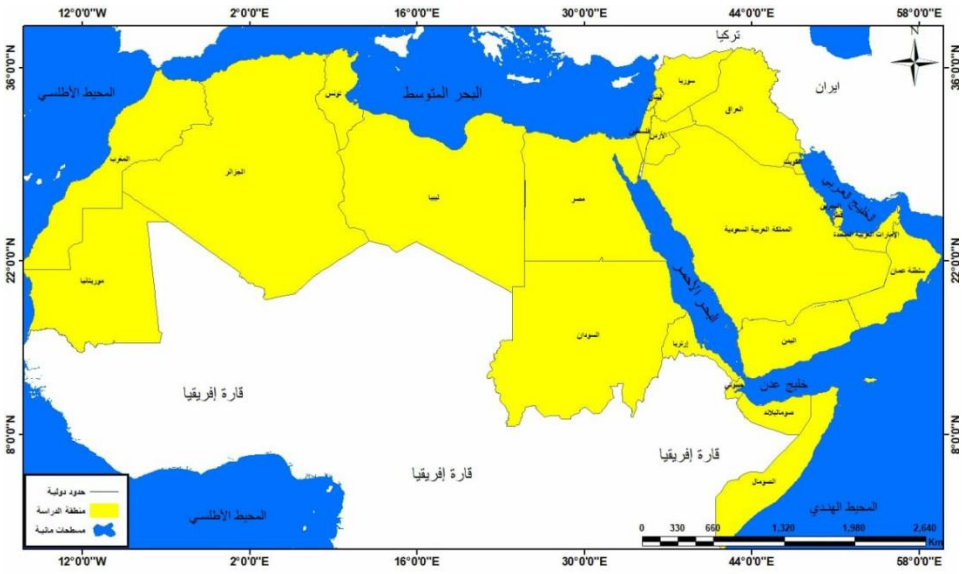

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على : داود صليبا ونقولا زيادة ، اطلس العالم ، مكتبة لبنان ، بيروت ، ط 4 ، 2010 ، ص : 83.

منهجية الدراسة: اعتمدت الدراسة المنهج التحليلي في الجغرافيا السياسية ودراسة البنية العرقية واللغوية والدينية والمذهبية في الوطن العربي وربط وتحليل أثر هذه البنية في النزاعات بين المجموعات الاثنية، ووجدت الدراسة في المنهج الجغرافي التحليلي تعويضاً عن الدراسة الميدانية والملاحظة المباشرة للتعددية الاثنية، وبالتالي من خلال التحليل والربط يمكن استنتاج الحقائق التي تستخدم في تقويم أثر التعدد الاثني على بنية الدول العربية حاضراً ومستقبلاً.

هدف الدراسة: يتحدد هدف الدراسة بالتعرف على طبيعة التعدد الاثني في الدول العربية جغرافياً، وكشف مدى أثرها في إثارة المشكلات التي تقود إلى النزاعات بين المجموعات الاثنية، علاوة على تحليل دور العوامل الداخلية والخارجية التي جعلت من قضية النزاعات الاثنية إحدى القضايا المزمنة لدولها.

اهمية الدراسة: تكتسب هذه الدراسة اهميتها ، كونها – تعالج مشكلات التنوع الاثني في الدول القطرية في الوطن العربي، لا لان معظم الدراسات الجغرافية السياسية والجيوبولتيكية لا تتعرض لها بشكل صريح فقط، ولكن ايضا، وهو الاهم، لان احد مفاتيح المستقبل الجيوبولتيكي العربي يكمن في المسألة الاثنية. فمعظم النزاعات او الحروب الاهلية

التي انفجرت منذ الاستقلال كانت بسبب هذه المسالة. ويتوقف مصير الخريطة الجغرافية السياسية للدول العربية في قدرتها على التعامل الاستراتيجي البنّاء مع هذه المسالة، وبخاصة في الدول الاقل تجانسا والاكثر تنوّعاً.

المبحث الاول: الخريطة الاثنية في الوطن العربي: تضم الخريطة الاثنية للوطن العربي فضلا عن الغالبية الساحقة من العرب، لغة وثقافة– جماعات اثنية من العرب غير المسلمين مثل المسيحيين وابناء الديانات الاخرى، او من المسلمين غير العرب مثل الاكراد والبربر ،او مسلمين عرب غير سنّة مثل الشيعة، او مواطنين غير عرب وغير مسلمين مثل قبائل جنوب السودان والارمن .

جدول (1) : الجماعات الاثنية في الوطن العربي

الجماعات الأقلية اللغوية				
الجماعات الأقلية / متغيرات اثنية اخرى	الدين لدى اغلبيتهم	السلالة	الموطن الأصلي	مناطق التركز الحالية بترتيب اهميتها
الاكراد	مسلمون	حاميون ساميون	الموطن الحالي نفسه	العراق-سوريا-
الأرمن	مسيحيون	حاميون ساميون	أرمينيا (تركيا والاتحاد السوفيتي)	لبنان-سوريا -العراق-مصر
الاراميون والسريان	مسيحيون	حاميون ساميون	الموطن الحالي نفسه	سوريا -العراق-لبنان
التركمان والشركس	مسلمون	حاميون ساميون	جنوب الاتحاد السوفيتي وتركيا	الأردن-سوريا
الاتراك	مسيحيون	حاميون ساميون	تركيا	سوريا-العراق
الإيرانيون	مسلمون	حاميون ساميون	ايران	العراق-اقطار الخليج العربي
اليهود الغربيون	اليهودية	حاميون ساميون	اوربا-الامريكيتان	فلسطين المحتلة
القبائل الزنجية	وثنيون	زنوج	الموطن الحالي نفسه	جنوب السودان-جنوب المغرب
النوبيون	مسلمون	حاميون ساميون	الموطن الحالي نفسه	جنوب مصر-شمال السودان
البربر	مسلمون	حاميون ساميون	الموطن الحالي نفسه	المغرب-الجزائر-تونس-ليبيا

الجماعات الدينية غير الإسلامية	
1-المسيحيون	
الاقليات الدينية غير الاسلامية	مناطق التركز الحالية بترتيب اهميتها
أ-اليونان(الروم)الارثوذوكس	سوريا-لبنان-الأردن-فلسطين-مصر
ب-النساطرة(الاشوريون	سوريا-العراق-لبنان
ج-الموفوفيزيون	
(الاقباط الاثوذوكس)	مصر-السودان
(اليعاقبة الاثوذوكس)	سوريا-لبنان-العراق
(الأرمن الاثوذوكس)	سوريا-لبنان-العراق-مصر
د-الكاثوليك	
(اتباع الكنيسة الغربية-اللاتين)	السودان-سوريا-لبنان-فلسطين-مصر
(اليونان-الروم الكاثوليك)	لبنان-سوريا-مصر
(السريان-الروم الكاثوليك)	سوريا-لبنان
(الارمن-الروم الكاثوليك)	سوريا-لبنان
(الاقباط-الروم الكاثوليك)	مصر-السودان
(االكلدان-الروم الكاثوليك)	العراق-سوريا-لبنان
(الموارنة-الروم الكاثوليك)	لبنان-سوريا
هـ-البروتستانت	السودان-لبنان-سوريا-مصر
2-اليهود	
أ-الربانيون الارثوذوكس	فلسطين المحتلة (إسرائيل)-اقطار المغرب
ب-القراؤون	فلسطين المحتلة (إسرائيل)-اقطار المشرق
ج-السامريون	فلسطين المحتلة (إسرائيل)
3-الديانات التوفيقية غير السماوية	
أ-الصابئة (المندائيون)	العراق
ب-اليزيدية والشوابك	العراق
ج-البهائية	فلسطين المحتلة (إسرائيل)
د-الديانات القبلية الزنجية	السودان

الطوائف الإسلامية غير السنية		
الطوائف الإسلامية غير السنية	القرن الميلادي الذي ظهرت فيه الطائفة	مناطق التركز الحالية بترتيب اهميتها
الشيعة الاثناعشرية	السابع-التاسع	العراق-لبنان-اقطار الخليج
الشيعة الزيدية	الثامن	اليمن-جنوب الجزيرة العربية
الشيعة الإسماعيلية	الثامن	اقطار الخليج
الدروز (الموحدون)	الحادي عشر	سوريا-لبنان-فلسطين المحتلة (إسرائيل)
العلويون (النصيرية)	التاسع	سوريا - لبنان
الخوارج الاباضية	السابع	عمان-الجزائر-تونس-ليبيا

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على : سعد الدين ابراهيم واخرون ، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي : المجتمع والدولة في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط 3 ، 2005 ، ص: 241-243.

خريطة (2) التوزيع الجغرافي للجماعات الاثنية (اللغوية) في الوطن العربي

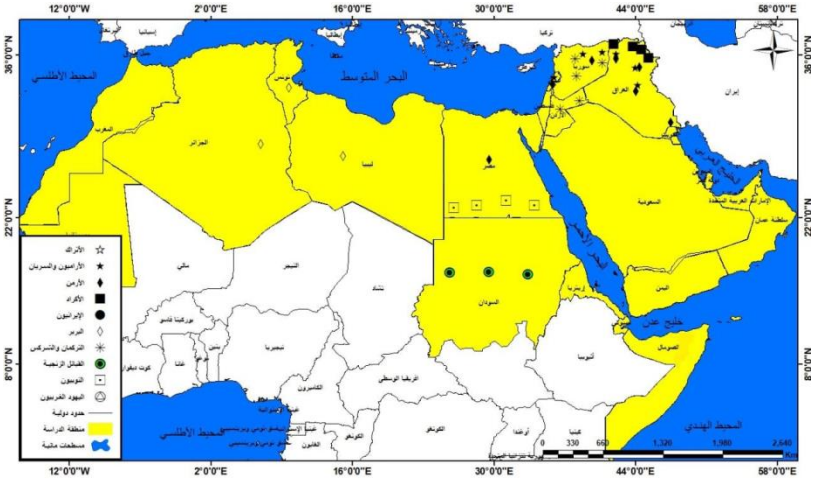

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على جدول

خريطة (3)التزيع الجغرافي للجماعات الاثنية (الدينية غير الاسلامية) في الوطن العربي

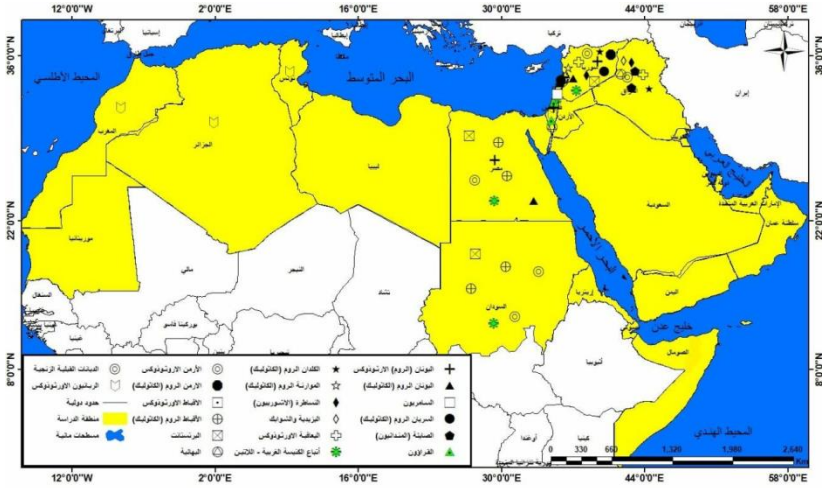

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على جدول (1)

خريطة (4)التوزيع الجغرافي للطوائف الاسلامية (غير السنية) في الوطن العربي

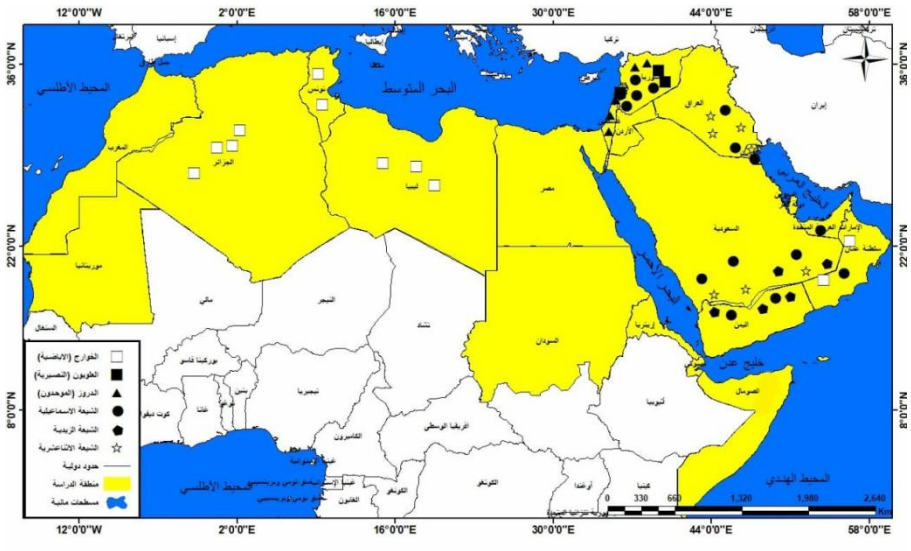

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على جدول (1)

المبحث الثاني: العوامل المثيرة للنزاعات الاثنية في الوطن العربي.

لا شك ان هناك عوامل (اسباب) دفعت ولا زالت لاثارة النزاعات الاثنية في الوطن العربي، وبتقدير الدراسة ان هناك عوامل داخلية واخرى خارجية مسببة لهذا النوع من النزاع .

أ- **عوامل البيئة الداخلية**: في طليعة هذه العوامل: الفشل في بناء (دولة الامة) : تعني دولة الأمة: الدولة التي تساوي بين جميع مواطنيها وتعاملهم كأعضاء رابطة سياسية واحدة ليست لأحد علامة فارقة او امتياز على آخر، بسبب العرق او الدين او المذهب، وتقدم الهم فرص التعبير الأرقى عن هويتهم كمواطنين تجمع بينهم رابطة او عائلة وطنية واحدة، تؤكدها المشاركة العملية والفاعلة في القرارات التي تتعلق بحياتهم الجمعية، اي في السياسة، وهذا هو مفهوم دولة الأمة -بحسب تعريف برهان غليون – دولة تؤسس لرابطة جديدة لا تلغي الروابط الأهلية، إثنية كانت أم دينية، ولكنها تخلق حيزاً جديداً للتفاعل والتواصل والتعاون وتبادل المصالح يخلق هو نفسه عاطفة قرابة ولُحمة جديدة، وهذا ما يطلق عليه الوطنية، بيد ان نقادها يجادلون بأنه رغم أنها تعد انجح تشكيل سياسي من حيث توفير الرفاه الإقتصادي والأمن المادي والهوية الوطنية، فأنه لا يوجد

ضمان بأن هذا سوف يستمر. فدولة الأمة–بحسب منتقديها أيضاً- مركب مصطنع وليس طبيعياً وقد تكون أصبحت رغم عموميتها الشاملة تقريباً مفارقة تأريخية [1].

على الرغم ما ذكر من انتقاد لدولة الأمة، وأنها ظاهرة قريبة العهد نسبياً، وأن التعددية الإثنية في الخارطة السياسية لدولة ما هي السبب في إضعاف الدولة من الناحية الجيوبولتيكية. يذهب المدافعون عنها بالقول، أن التعددية ليست هي السبب في إضعاف الدولة القومية او الوطنية، وأنما غياب الطابع الوطني والحقيقي لهذه الدولة، هو السبب في تثبيت التمايزات الطائفية والعشائرية وأحياناً في إعادة إحيائها وفي الإستثمار الرمزي والسياسي والإجتماعي المبالغ فيه، وتحويله الى أدوات وأطر للصراع الإجتماعي والسياسي، أي إلى دول داخل الدولة وعصبيات خاصة تنافس العصبية القانونية العامة التي تجسدها الدول الأمة [2].

وبذلك يمكن القول، أن غياب دولة الأمة – برأي المدافعون عنها – يعني غياب دولة المواطنة التي تعني قبل اي شيء آخر ضمان الحياة الكريمة للجميع، والحرية لكل فرد، والمساواة الفعلية أمام القانون، والمشاركة العملية في القرار.

وإذا ما قمنا بإسقاط ما قدمناه من تأصيل لمفهوم دولة الأمة على الواقع العربي تتبدى معضلتين. هما:

الأولى: فشل تأسيس نموذج الدولة – الأمة وتعثر خطواتها البنائية – السياسية، والإجتماعية، والثقافية، وذلك لأعتمادها على نمط السياسة من أعلى التي اعتمدت على توظيفات لعنف دولة ما بعد الإستقلال ذات الطبيعة العائلية، أو المشيخة، او الحزبية، او العسكرتارية الأنقلابية، أو الثورية – لفرض الولاءات لسلطة الدولة – النظام، او من خلال المزاوجة من العنف السلطوي، وبعض سياسات الضمان الأجتماعي، أو بعض المنح والعطايا لرموز بعض تركيبات القوة التقليدية (القبائل، والعشائر، والعائلات الممتدة، او ما كان يطلق عليه آنذاك بالعصبيات المحلية او المناطقية) [3].

الثانية: ان الدولة لم تأخذ بعين الاعتبار مصالح الأمة وكافة طبقاتها وفئاتها إلا في ما ندر، كانت دائماً تمثل مصالح عائلات وقبائل وجماعات على حساب غيرها وعلى حساب الأمة.

وفي الوقت الذي يرى فيه البعض ان الدول العربية الحالية ظاهرة حديثة أنشأها الغرب في خدمة مصالحها بالدرجة الأولى، وخدمة مصالح العائلات والجماعات العرقية والطائفية في الدرجة الثانية، يرى البعض الآخر ان نشأة الدولة المركزية في مصر والهلال الخصيب تعود الى آلاف السنين حيث كانت أوربا تعيش في العصر الحجري.

بغض النظر عن تلك الرؤيتين المشار اليهما، كانت الدولة في مصر، وماتزال تسلطية تتحكم بالمجتمع. وتختلف نزعة تسلط الدول على الشعب والمجتمع في بقية البلدان العربية، فأما ان تتخذ شكل حكم عسكري لكبح قوة الجماعات الوسطية (كما في سوريا والجزائر) أو حكم أسري تهيمن فيه أسرة واحدة بالتحالف مع الأسر الكبرى وتفرض على الشعب والمجتمع طابعها الخاص (مثل المغرب والأردن ودول الخليج)، او حكم لم تحل فيه بعد ازمة التوازن بين قوى الجماعات وقوى الدولة (مثل السودان واليمن)، أو حكم تستضعف فيه الجماعات الوسطية الدولة والمجتمع معه فتنشأ الدولة المستضعفة (مثل لبنان) [4]. وفي مختلف هذه الحالات، ليس هناك دولة عربية تمثل الشعب وتسمح بتنشيط المجتمع المدني ضمن مستلزمات الحكم، فتوازن بين سلطة المجتمع وسلطة الدولة وبين الحرية والعدالة الإجتماعية.

أما فيما يخص فشل انتاج سياسات الأندماج الداخلي، نجد ان احدى ازمات الدولة القطرية العربية هي الفشل في انتاج هذه السياسات، ذلك ان الاختيار بين الهويات المتنافسة – الإثنية – ينطوي على استبعاد، أو اغتراب، أحد فروع الأثنية من المجرى الرئيسي للحياة السياسية العامة في الدول القطرية، فالأختيار الإسمي او الفعلي لهوية قومية عربية للدولة القطرية، مثلاً يستبعد مشاركة غير العرب من ابناء الدولة في الجدل السياسي، ومن ثم يتركهم (مستغربين Alienated) في اطار الثقافة السياسية المدنية السائدة رسمياً. وهي حالة دفعت بأبناء التكوينات الأثنية الى الأنسحاب والتقوقع تارة ، والى التمرد والعصيان تارة أخرى، **وهو ما ظهر في حالة اكراد سوريا والعراق وقبائل جنوب السودان** [5].

ياتي عامل داخلي آخر وبسبب يتعلق بالجماعة الاثنية ذاتها بغض النظر عما اذا كانت لا تعاني او تعاني من التمييز او التهميش او الاقصاء من جماعة اثنية اخرى ويتجلى بِ**(تمحور الجماعة الاثنية حول اثنيتها)** وهي تعبر عن نزعة ترفض التعايش والإندماج في مجتمع الأغلبية، لأسباب تتعلق بها وتعتبرها مبرراً لها، ويعبر عنها بالقول: "هو النزعة الى النظر الى جماعة المرء وثقافته وأمته نظرة ايجابية والنظر بعكس ذلك الى الجماعات الأخرى". لهذا المصطلح اصول سوسيولوجية – بحسب ما يرى غراهام ايفانز وجيفري نوينهام – وغالباً ما يكون التمحور حول الإثنية ذو بعد سياسي؛ لكون السياسة: نشاط جماعات. فالإنخراط في المجتمع سياسياً، الذي يبدأ داخل الأسرة، ينتج بالضرورة صورة مستقلة ومشوهة عن الآخرين. ومما لاشك فيه أن الزعماء السياسيين والنخب يستطيعون تسخير هذه المواقف لخدمة أغراضهم الخاصة. لهذا السبب كثيراً ما يتبين ان التمحور الأثني يؤدي الى توتر وعداء مما يجري كلما حدث صراع بين الجماعات [6].

وضمن هذا السياق يولي الباحث غدنز ظاهرة انتشار العداوات الأثنية اهتماماً كبيراً ويعزو أسبابها إلى ثلاثة محاور [7].

المحور الأول: **التمركز الأثني**: ويعني الشك والتوجس تجاه مجتمع الأغلبية مقروناً بالميل الى تقييم ثقافات الآخرين بمعايير ترتكز على ثقافة الجماعة الأولى نفسها، "أي معايير متحيزة ولا موضوعية" وتظهر جميع الثقافات تقريباً هذه النزعة الى التمركز الأثني الذي يلازمها في احيان كثيرة الميل الى "التفكير التنميطي*". وفي هذه الحالة ينظر الى مجتمع الأغلبية بإعتبارهم غرباء وأعداء، **وهذه الطريقة التي نظرت فيها غالبية الأقليات مجتمع الأغلبية في الوطن العربي مما أدى الى مصادمات إثنية**.

المحور الثاني: **إنغلاق الجماعة الإثنية**: ويتمثل بمحافظة المجموعة على الحدود الفاصلة بينها وبين الآخرين، ويجري تشكيل هذه الحدود عن طريق وسائل إقصائية تحدد وترسخ حواجز الفصل بين مجموعة إثنية وأخرى، وتشمل هذه الوسائل حظر التزاوج او الحد منه بين الجماعات، وفرض القيود على العلاقات الإقتصادية والتجارية، او بناء الحواجر المادية بين الجماعات **كما في حالات: البربر**.

المحور **الثالث: تخصيص الموارد**: وهو هيمنة مجموعة اثنية على اخرى من خلال تخصيص الموارد في المجتمع، مما يسفر عنه مأسسة اللا مساواة في توزيع الثروة والمكاسب المادية، ومن جراء خطوط الانغلاق هذه تنشأ اعنف الصراعات بين الجماعات الاثنية لان هذه المعالم هي التي تدل على حالة اللامساواة والتعاون في توزيع الثروة والسلطة والمنزلة الاجتماعية ، وتوضح خطوط الانغلاق هذه دوافع حرمان جماعة اخرى من الحصول على وضائف او مناصب مناسبة او تعليم لائق او مكان ملائم للسكن والإقامة. وهو مايعبر عنه **بالتمييز الإقتصادي او التفرقة الإقتصادية** التي تعني تعرض الأقلية الأثنية الى التميز الإقتصادي من خلال استبعاد اعضائها من الوصول الى السلع الإقتصادية المرغوب فيها والظروف والوظائف المقترحة للمجموعات الأخرى في مجتمعهم [8]، ويمكن اضافة محور او بعد رابع ، يتسبب في انغلاق او وضع حواجز الفصل بين مجموعة اثنية واخرى ، وتاجيج نزعة العداء والكراهية للاقلية نحو مجتمع الاغلبية، مما يتسبب بالتالي بحدوث صدامات اثنية . وهذا المحور هو **التمييز السياسي** الذي يتماثل في التعريف والرمز مع التميز الإقتصادي، ويعني ان اعضاء المجموعة يكونون محدودي التمتع بالحقوق السياسية ومن الإقتراب من المناصب السياسية بالمقارنة بالمجموعات الأخرى في نفس مجتمعهم [9].

غالباً ما يتم خلق التميز الإقتصادي والسياسي عن طريق الممارسة الإجتماعية المدروسة في احيان والسياسة العامة في احيان، وقد تكون مجتمعة في احيان اخرى، مثل

الأنماط التأريخية للتعصب المؤثرة على الأمريكان الأفارقة في الولايات المتحدة والقيود المعاصرة التي فرضتها الحكومة الأندنوسية على النشاطات السياسية والإقتصادية للأغلبية الصينية، وحيث انه لا توجد موافقة عالمية على المقاييس التعليمية والقانونية حول ما هية التميز، فأن غالبية الباحثين تستخدم المقاييس الداخلية – التي وضعها تيد روبرت جاد في موسوعته عن الأقليات في العالم التي يبينها الجدول (2) للمقارنة عند الحكم على اذا ماكانت او ما تزال التفرقة او التميز موجود.

جدول (2) المقاييس الداخلية لتصنيف الإختلافات السياسية والإقتصادية (مؤشرات التميز السياسي والإقتصادي)

مؤشرات التميز السياسي	مؤشرات التميز الإقتصادي
الوصول الى وضائف القوة السياسية سواء على المستوى الإقليمي او الدولي	تفاوتات في الدخل
الوصول الى وظائف الخدمة المدنية	تفاوتات في الأرض وممتلكات أخرى
التجنيد بالعسكرية والشرطة	الوصول الى التعليم العالي او الفني
حقوق التصويت	المشاركة في النشاطات التجارية
الحق الفعال للنشاط السياسي المنظم بالنسبة لأهتمامات المجموعة	المشاركة في المهن
الحق الفعال للمساواة في الحماية القانونية	المشاركة في الوظائف الرسمية (كمصدر دخل)

المصدر: تيد روبرت جاد، اقليات في خطر، مراجعة وتقديم، رفعت سيد احمد، ترجمة: مجدي عبد الحكيم، سامية الشامي، مكتبة مدبولي، القاهرة ، ط1، 1995، ص 60.

وفق المؤشرات المذكورة، وضمن الحيز الجغرافي – السياسي للوطن العربي. يتبدى تيارين متضادين في الرؤى والأفكار، إستند كل منهما على تلك المقاييس في الحكم على ما اذا كان هناك تميز يمارس ضد الأقليات ام لا.

التيار الأول: يمثله النخب السياسية والثقافية لأبناء الأقليات في العالم العربي. يرى اصحاب هذا التيار، ان معظم الحكومات العربية تهتم بالحد من اقتراب من السلطة السياسية باكثر ما تهتم بمصالح هذه الاقليات. وأن الجماعات الأثنية في هذه المنطقة تتعرض الى التميز السياسي الحاد بأكثر من أي منطقة أخرى في العالم وهو ما يظهر في استبعاد **الأكراد**

والأصوليين الشيعة من السلطة والمشاركة في عديد من الدول العربية، علاوة على تعرض **المسيحيون الأقباط** في مصر الى بعض القيود السياسية رغم التسامح الديني الذي يسود مصر.

وأن وجود اعضاء من الأقلية ذو فائدة سياسية حساسة يمكن ان يكون شاهداً على تحسن السياسة العامة ولكن ليس هذا مؤشراً على ان المجموعة حصلت على المساواة السياسية، وانما المؤشر هو ان يشارك غالبية اعضاء المجموعة سياسياً على قدم المساواة مع الآخرين لضمان التزام دستوري بأن تلك المجموعات غير معرضة للتمييز السياسي. أما من الناحية الإقتصادية، يرى اصحاب التيار، وجود تباينات اقتصادية صريحة، وتمييز اقتصادي، أدى دوراً وظيفياً في العداوات السياسية والدينية.

التيار الثاني: يمثله اتجاهان: اتجاه يصر على اخفاء المشكلة ونفي حقيقة وجودها واعتبار كل مطالب وكل تململ وتحرك "فئوي" لا بد ان يكون مدفوعاً من قبل "مؤامرة" القوى الخارجية الاستعمارية والصهيونية وغيرها. **وهذا الإتجاه يمثله صناع القرار السياسي في الأنظمة السياسية العربية.** وإتجاه يرى ان غالبية دول المنطقة لديها الاقتناع القوي لتحقيق العدالة إلا ان الأقليات لا سيما الأقليات الكردية والشيعية لا يقبلون مبادئ المجموعات المسيطرة ويقاومون الحكومات القومية **وهذا الاتجاه تمثله النخب السياسية والثقافية في مجتمعات الأغلبية في البلدان العربية.**

نخلص مما تقدم، ان الخلل في طريقة ادارة التنوع الاثني هو خلل يتجسد في اقدام الجماعة الحاكمة على تهميش ما عداها من جماعات اخرى. وتتفاوت محاور التهميش، فالتهميش قد يكون اقتصاديا (رعاة دارفور) ، او ثقافياً (شيعة الخليج)، او سياسا (اقباط مصر) . وقد يكون مركبا يجمع بين محورين كالمحور السياسي والاقتصادي (سنة العراق بعد احتلاله)، او يجمع بين المحاور الثلاثة كافة (زنوج موريتانيا) . كما ان التهميش نسبي في درجته، فمع ان المطالب الثقافية مهدت اساسا لبزوغ الحركة الامازيغية في كل من الجزائر والمغرب، الا ان استجابة المغرب لها كانت اعلى ثم ان التهميش يرتبط في وجوده وفي نسبته بتوازنات القوة بين الجماعات الاثنية المختلفة، اي انه متحرك، وليس ثابتاً، فشيعة لبنان بعد الحرب الاهلية ليسوا كما كانوا قبلها ، ولا هم في موقعهم من النظام السياسي بعد حرب تموز 2006 كما كانوا قبلها او بعد احداث آيار 2008 كما كانوا قبل اندلاعها، والسودانيون الجنوبيون بعد اتفاق السلام الشامل في عام 2005 اختلف وضعهم جذريا عنه غداة الاستقلال، وعلى مدار ما يقترب من نصف قرن، والاطاحة بسياد بري في الصومال غيرت

التوازنات القبلية. ثم جاءت تقدم المحاكم الاسلامية، فالتدخل الاثيوبي، فتقدم المحاكم الاسلامية مجددا ليزيد من تعقيد الصورة [10].

وما تريد ان تبينه الورقة البحثية هنا هو أن درجة التمييز وحدته وعمقه الاجتماعي والسياسي وأهدافه وتطلعاته القريبة والبعيدة، مرهون الى حد بعيد بطبيعة التعامل الذي تمارسه السلطات السياسية والاجتماعية، فإذا كان التعامل جافاً وبعيداً عن مقتضيات العدالة والحرية، فإن الشعور بالتمييز، الذي يفضي الى تمييز وتهميش من قبل السلطات، سيؤدي الى المزيد من التمييز والتهميش والتشبث بالخصوصية، وسيدفعه هذا الشعور العميق بالتمييز بتبني خيارات واتجاهات تزيد انفصاله الشعوري والعملي عن المحيط العام، بتعبير اخر، ان التمييز بكل صوره وأشكاله، والتهميش بمجالاته وآلياته، لا يفضيان الى الوحدة والاستقرار السياسي والمجتمعي، وإنما يؤسسان الظروف الذاتية والموضوعية لتشظي الواقع، واستيقاظ العصبيات بكل زحمها وعنفها وعنفوانها. إما اذا كان التعامل مرناً وسياسياً وبعيداً عن العقلية الأمنية وممارساتها وهواجسها وأعمالها، فأن درجة الشعور بالتمييز تتضاءل فيما تتعمق وتتواصل إمكانية الإندماج الطوعي.

ب- **عوامل البيئة الخارجية** : فضلا عن الخلل في ادارة اسلوب التنوع الاثني كعامل رئيسي من عوامل اثارة النزعات الاثنية ، ياتي دور البيئة الخارجية بشقيها الاقليمي والدولي في هذا الشان ، **اقليميا** تظهر الخارطة الاثنية للوطن العربي وجواره الجغرافي اول ما تظهر الاختلاف العرقي الكلي للعرب في معظم انحاء المنطقة. فقد داب العرب في العصر الحالي ببساطة وبشكل تام على وصف كافة اولئك الذين لغتهم الام هي العربية بالعرب. وهكذا فان التوزيع العرقي يمثل نتائج ديناميكية وتوسع سريع للسكان العرب ، ومرتبط مباشرة بالقرن الاول الهجري، والذي من خلاله قاموا بنشر الدين الاسلامي من جنوب شبه الجزيرة العربية الى كافة اجزاء شمال افريقيا ، والمشرق ومعظم الاراضي بين الجزيرة العربية والهندوس. **لذلك، يصعب اغفال اثر الامتدادات الديموغرافية لكل من تركيا وايران داخل الاطار الجغرافي السياسي العربي في تشكيل تفاعلاتها الاثنية**[11]، **فايران** كواحدة من الدول الاسلامية غير العربية الرئيسة، احتلت موقعا متارجحا في السياسات الشرق اوسطية، وذلك بسبب موقعها الجغرافي، اذ انها تحتل موقعا متوسطا ما بين الشرق الاوسط والعالم الاسيوي، كما ان تاريخهم القديم والحديث مرتبط جزئيا بالتاريخ العربي، ودورها في السياسات الاسلامية. الا ان ايران لها لغتها وثقافتها، وتاريخها المختلف والمنفصل عن تلك التي للدول العربية ، وان كلا الجانبين بارعان في المحافظة على تأكيد هذا الاختلاف .

وتركيا هي الدولة الاسلامية غير العربية الاخرى في الشرق الاوسط. وان تركيا الحديثة هي كخليفة الامبراطورية العثمانية ، والتي كانت تضم جزءا كبيرا من الشرق الاوسط سابقا، وما يعرف الان، بالعراق، وسوريا، لبنان، الاردن، فلسطين المحتلة، والسواحل الشرقية للبحر، مصر، ليبيا، تونس، الجزائر ، وايضا كل من اليونان والبانيا، يوغوسلافيا السابقة، هنغاريا، رومانيا، بلغاريا، مولدوفيا ومناطق البحر الاسود التي كانت خاضعة للاتحاد السوفيتي السابق .

حاليا تتطلع تركيا نحو الشرق الاوسط، اذ ان لها حدودا مع كل من العراق، وسوريا، وايران، فلديها بوضوح مصالح متعلقة بالجماعات الاثنية (التركمانية) في الدول المذكورة . كذلك لا يمكن اغفال اثر العلاقة العضوية بين الصومال واثيوبيا (وبعض الثانية جزء من الاولى) في توجيه التوازنات الاثنية في الصومال، او اثر الجوار الجغرافي المباشر للسودان في تاجيج النزاع ما بين شمال وجنوب. **لذلك يصعب–بتقدير الدراسة- تجاهل انعكاس طبيعة العلاقة ما بين دول الجوار على الواقع الاثني في المنطقة العربية**، ومن ذلك ان التفاهم الايراني–التركي على منع قيام دولة كردية مستقلة في شمال العراق – لاسباب جيوسياسية تتعلق بالامن القومي القومي التركي والايراني-يضع سقفا لا يمكن تجاوزه في مسار التفاعل العربي /الكردي ، كما ان تفاهمهما حول قضية كركوك، ورفضه ضم المدينة النفطية الغنية الى كوردستان العراق يشكل جوهر التفاعل بين ثالوث العرب/الاكراد/التركمان، ويوجه مسارات للتقارب العربي/العربي في الداخل عبورا فوق تفاصيل النزاع السني/الشيعي [(12)].

دوليا، يلعب هذا المتغير من الناحية التاريخية دورا تكوينيا في توجيه التفاعلات السياسية ، ومنها العلاقات الاثنية، وهو دور يتجاوز نظيره في اي منطقة اخرى من العالم بسبب الموقع الاستراتيجي والنفط واسرائيل. اذ اتجهت القوى الكولونيالية الى تحفيز وتنشيط الهوية الاثنية المتميزة على ما عداها. وجاءت اولى خطوات تنفيذ هذا المخطط باجراء الادارة البريطانية في عام 1919 اول احصاء سكاني للعراق بقصد التعرف على التركيبة الاثنية فيه، واماكن توزيعها الجغرافية. وسعت ادارة الاحتلال الى تاكيد حقيقة التنوع الاثني في المجتمع العراقي في الاحصاءات اللاحقة لذا، لم يكن من المستغرب انشقاق الصف الوطني العراقي، اذ انغلقت كل جماعة اثنية على نفسها بدلا من الانضواء والتوحد خلف قيادة وطنية واحدة.ولم يختلف الوضع كثيرا في كل من لبنان وسوريا وحتى ايران، حيث نفذت الحكومة البريطانية المحتلة في ايران، والحكومة الفرنسية المحتلة في سوريا ولبنان السياسات ذاتها، والخطط الرامية الى تنشيط واحياء النعرات، والانقسامات الاثنية في الشعوب المحتلة

بغرض اضعافها ، وتفريق صفوفها، وكبح مطالبها للاستقلال، وتشكيل كيان وطني يضم هذه الجماعات الاثنية والعرقية والدينية [13].

ولا شك في ان هذه السياسات الاستعمارية اسهمت بقدر كبير في زيادة عمق حالة الاستقطاب، ورسختها، وعزلت المكونات الكردية في العراق وسوريا وايران عن بعضها لتبدو على شكل جزر ثقافية منغلقة على الذات، ومتخندقة في اتجاه الاخر ، مما ولّد حالة مستمرة من التوتر وانعدام الثقة بين المكونات الكردية ، وغيرها من المكونات الوطنية ، مثل العرب ، والفرس ، والشيعة والسنة، والاشوريين، وغيرها من الجماعات الاثنية في هذه الدول.

ولعل اهم ملامح التطبيق الجيوبولتيكي لتشكيل الخرائط الاثنية في الداخل العربي ما اقدمت عليه **اولا : بريطانيا** حينما دعمت تاسيس دولة درزية في لبنان ، واخرى آشورية شمال العراق بعد الحرب العالمية الاولى، وتكريس انفصال جنوب السودان عن شماله ، لغة ودينا وتواصلا جغرافيا. **ثانيا : فرنسا**، حينما قربت امازيغ المغرب العربي واقباط مصر، ودورها المتصل في حماية موارنة لبنان، بدءا من مذابح دير القمر مع الدروز عام 1860، وصولا الى ازمة انتخابات الرئاسة عام 2007 [14] . كما لا يخفى الدور الامريكي في تزعم حماية الاقليات عن طريق مشروع متعلق بالاضطهاد الديني (Religions Persecution) نال تاييدا كبيرا من الكونغرس الامريكي. ويدعو القانون الى فرض عقوبات على الدول العربية والاسلامية التي تحد من حرية الاقليات او التي لا تقوم بدور ايجابي لمنع التعرض للاقليات .واشار القانون بالاسم الى كل من مصر والسعودية والسودان. بيد ان الملفت في الدور الامريكي هو المعايير المزدوجة في التعامل مع الاقليات داخل الجغرافية العربية وخارجها [15] والذي يتمثل في معاييرها المزدوجة في التعامل مع اكرد العراق واكراد تركيا ، وتنسيقها مع القوى الاقليمية (تركيا ، وايران ، واثيوبيا) بدرجات متفاوتة ، والجماعات الاثنية في المهجر ، واثر ذلك في تشكيل الخرائط الاثنية في الداخل العربية كبديل للخرائط الجغرافية السياسية الحالية.

بتقدير لدراسة، ان الخطر المتاتي من دول الجوار الجغرافي اقل خطورة من دور الكيان الصهيوني في اثارة النزاعات الاثنية، وان مكمن الخطورة الجيوبوليتيكية يكمن في السعي الى تاسيس جغرافية سياسية جديدة للعالم العربي تقوم على اسس اثنية. وتنطلق التصورات الصهيونية، ان المنطقة تتألف من شعوب واعراق متباينة ومذاهب وطوائف متعددة، لذلك تركز "اسرائيل" على اعادة ترتيب المنطقة وصولا الى استبعاد الانتماءات الموحدة، لكي يتسنى لها بعد ذلك العيش في ظل ترتيب اثني من دون تغيير في انموذج دولتها القائمة على اساس ديني-قومي. لذلك ترتكز الاسترتيجية الصهيونية بالوحدة الجغرافية والديموغرافية لكل دولة عربية –على مبدا استعماري قديم . وتتميز هذه الاسلحة بعوامل

ومنطلقات اساسية تصب كلها في اطار استكمال الهدف الاستراتيجي الاسرائيلي المتمثل في تفتيت وحدة الاقطار العربية عن طريق اتباع سياسة "فرّق تسد" ثم تفكيك الوحدة الجغرافية والديموغرافية لكل بلد عربي على حدة، عن طريق استثمار واستغلال التباينات في المجتمعات العربية وخاصة المذهبية والاثنية منها، لدق الاسفين في جدار وحدة هذا المجتمع وتماسكه [16]... وهذه المحاولات ليست بالامر الجديد او الطاريء، وانما يرجع عهدها الى ما قبل الكيان الاسرائيلي . فقد شهد عقد الاربعينيات من القرن الماضي زرع اول بذرة لاحداث الانشقاقات داخل المجتمعات العربية من قبل عناصر صهيونية كانت تعيش في الاقطار العربية او عناصر موفدة من قبل المؤسسات الصهيونية السياسية والاقتصادية والامنية في فلسطين وخارجها . وضمن استراتيجية التفتيت الجيوبولتيكية واشاعة الفرقة وتمزيق النسيج الديموغرافي للمجتمعات العربية ، فقد عملت تلك العناصر على تركيز نشاطها في هذا الصدد على الجماعات الاثنية والطائفية في محاولة لاستقطابها عن طريق الضرب على وتر الاضطهاد والتمييز ، ووحدة الآمال والآلام بين اليهود وبين هذه الاقليات في الوطن العربي. ومعروف ان هذه الاستراتيجية صاغها ونظّر لها وروّج لها (دافيد بن جوريون) الذي كان يتولى مسؤولية الامن في الوكالة اليهودية . ولقد تحددت الاستراتيجية الاسرائيلية بشكل جلي وواضح من التوجيهات التي اصدرها الى هذه العناصر ومنها : " ان دولة اسرائيل – التي هي في مرحلة المخاض – لا تستطيع العيش في وسط محيط بشري متلاطم الامواج . واذا كنا نريد ان نكفل لانفسنا مقومات البقاء، والرسوخ في هذه المنطقة ، فما علينا الا ان نحول هذا المحيط الى جزر متباعدة متناثرة" [17].

بيد ان هذه الاستراتيجية، اتخذت بعدا جديدا وقوة دفع هائلة بعد اقامة الكيان الصهيوني ككيان غريب ومقحم على ارض فلسطين عام 1948 . فلقد تم ترسيم وتقنين هذه الاستراتيجية وتاطيرها لتتحول في بداية الخمسينيات الى دليل عمل ومنهاج اعتمدته حكومة بن جوريون، واسندت مهمة تنفيذ هذا المنهاج الى عناصر اسرائيلية مسؤولة، وفي مقدمة هؤلاء : يسرائيلي جاليلي خبير الشؤون الاستراتيجية، وايجال باوين خبير الشؤون السياسية ورؤين شيلواح خبير العلاقات السرية مع الاقليات، وخصوصا الاكراد والبربر في المغرب العربي والاقلية المسيحية في جنوب السودان ، وغولدا مائير خبيرة شؤون السياسة والاشغال في ذلك الوقت ورئيسة الحكومة الاسرائيلية فيما بعد [18].

وبعد استكمال تبني استراتيجية التفتيت الجغرافي والديموغرافي، وبناء جهاز متخصص لذلك، كان من البديهي ان تبدا مرحلة التنفيذ، وكانت عملية التنفيذ هذه تتطلب تحضيرات اخرى اهمها [19]:

- التحالف مع الاقليات العرقية والمذهبية (الطائفية) وخاصة المحاطة جغرافيا بدول غير عربية مثل العراق وسوريا والسودان ولبنان. اذ انشيء فريق عمل في سنة 1953 ، من الجيش والعناصر الامنية واجهزة الاستخبارات والمهمات الخاصة ، لكي يتولى الاتصال بالاقليات في تلك الدول ، وتوثيق العلاقات معها . وضم الفريق كلاً من : يورام نمرودي واوري لوبراني ومردخاي بن فورات وشوشانا اربيلي واميل نجار وايلياهو ساسون.
- التحالف مع دول الجوار –كان التحاف مع دول الجوار- وخاصة التي تتواجد على تخومها الاقليات المؤثرة-امرا تقتضيه متطلبات نجاح تلك الاستراتيجية . وهذا مخطط عرف فيما بعد ب **(استراتيجية الاطراف الاسرائيلية)** ووضعه رؤفين شيلواح من وزارة الخارجية الاسرائيلية . يقضي بتطوير علاقات اسرائيل مع الدول الاجنبية المحيطة بالدول العربية كايران وتركيا واثيوبيا لتهديد الدول العربية والضغط عليها وابقاء بؤر الصراع قائمة بينها وبين الدول العربية لاضعافها.

بتقدير الدراسة، هناك اربعة عوامل واعتبارات رئيسة كانت وراء تحرك صانعي القرار السياسي في اسرائيل الى هذه الدول سعيا وراء اقامة علاقات استراتيجية معها:

الاول: ان هذه الدول الثلاث ترتبط بعلاقات متميزة مع الجماعات الاثنية غير العربية التي تعيش على التخوم، وهذا يعني ان هذه الدول تمثل في حقيقة الامر حلفاً طبيعياً يمكن الركون اليه والاعتماد عليه.

الثاني: ان هذه الدول تشكل قاعدة واسناد لتلك الجماعات، بحيث يمكن ان تحصل منها على الدعم في حالة اعلانها العصيان والتمرد نزوعاً الى الانفصال.

الثالث: ان اراضي الدول المجاورة استخدمت بالفعل كنقاط ارتكاز جغرافي للعناصر المتمردة، كما حصل بالنسبة لاكراد العراق (ايران وتركيا)، وبالنسبة لمتمردي السودان (اثيوبيا واوغندا)

الرابع : ان دول الجوار غير العربية كثيرا ما استخدمت هذه الجماعات ك(اداة) لتحقيق مارب سياسية واستراتيجية (اكراد العراق ، الجنوبيون في السودان ، الانعزاليون في لبنان).

والخلاصة من كل ذلك هي ان المشروع الصهيوني التاريخي المعد للمنطقة هو تفتيتها على قياس وحداتها الاثنية والمذهبية، فالتفتيت هو ضمان الوجود الصهيوني الدائم في هذه المنطقة ، وكل المشاريع الاخرى، ومنها مشروع التسوية القائم على فكرة الاندماج والتطبيع، لا تقدم الضمانات الوافية لتامين هذا الوجود ، الامر الذي يبدو واضحا من خلال التعنت الاستراتيجي المتجدد مع الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة التي ليس في وارد حساباتها التنازل

عن استراتيجيات الصهيونية التاريخية ، وفي راسها استراتيجية تفتيت الوطن العربي والهيمنة عليه.

انكشفت استراتيجية التفتيت والهيمنة بخطوطها الواضحة ، العامة والتفصيلية، في دراسة بعنوان :" استراتيجية اسرائيل في الثمانينات" " A strategy for Israel in the Nineteen Eighties" كتبها ونشرها اودينون في مجلة اتجاهات التي تصدرها المنظمة الصهيونية العالمية في القدس في عددها رقم 14 شباط 1982 . وقد دعا صراحة الى نهاء الدول العربية وتجزئتها على اسس اثنية ضعيفة وصغيرة تكون خاضعة ل"اسرائيل" ، وتقوم نظرة الكاتب الى الواقع العربي، على انه تتنازعه الانقسامات الطائفية في الدرجة الاولى، وتسيطر على معظم سكانه مجموعات مستبدة تتمتع بامتيازات خيالية [20].

على الرغم ان استراتيجية اسرائيل في الثمانينات تراجعت امام تطور الاحداث الاقليمية والدولية،خصوصا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وقبول الحكومات العربية المفاوضات مع اسرائيل، هذا القبول الذي مهدت له محادثات اوسلو السرية بين الطرفين، الاسرائيلي ومنظمة التحرير الفلسطينية . ولكن على الرغم مما اسفرت عنه تلك المحادثات وتلك المفاوضات تبقى خطة التفتيت هي الحاكم الرئيس في جيوبولتيكا التفكير الصهيوني والعمل الصهيوني والاسرائيلي . وهذا بالضبط ما عبّر عنه اسرائيل شاحاك بقوله :" هذه النظرية تحكم الاستراتيجية الصهيونية بشكل دائم" [21].

المبحث الثالث

جغرافيا النزاعات الإثنية في الوطن العربي: تشير الخارطة الجغرافية السياسية العربية الى نزاعات عنيفة وباردة متفاوتة الحدة والخطورة، والى مستويات مختلفة، مرة كظاهرات اجتماعية بمعنى حقوق لفئات أو جماعات (قبائل – عشائر – مناطق جغرافية – عائلات– دليم / زنج) ، أو جماعات مذهبية أو حركات فكرية (المذاهب الاسلامية والفرق) . ولعل اهم صراع هو الصراع على السلطة بين الجماعات الاثنية المختلفة أو السعي لتحقيق الاستقلال السياسي "الحق بتقرير المصير" من قبل الأقلية الإثنية، لشعورها بالتهميش والأقصاء من قبل الأغلبية وفي مطلق الاحوال، فأن البحث ليس بصدد قراءة كل هذا التأريخ. ولكن لا يعني انها في حذف ذاتها، لا تمثل في الوقت الحاضر اهم مصادر التوتر. وهي قابلة للتفجر في أي وقت. **يقدم البحث هنا، اشكال النزاعات الإثنية التي تجتاح جغرافية الوطن العربي الكبير.**

أ. جغرافيا النزاعات اللغوية أو العرقية : تظهر خارطة النزاعات اللغوية او العرقية انها تنحصر في الجغرافيا العراقية والسودانية والجزائرية ، وبدرجة اقل المغربية تمثل خطورة

تلك النزاعات فيما تطرحه من تحديات جيوبولتيكية على الوحدة الجغرافية السياسية لتلك الدول **وتنذر بتقسيمها الى جغرافيات على اساس عرقي (كما حدث للسودان)**. بيد أن التطور في مسارها يتوقف على (متغير) اقتسام الثروة والسلطة مع الجماعات الإثنية الحاكمة، وما تراه الجماعات الإثنية الحاكمة، وما تراه الجماعات الإثنية المختلفة من قسمة عادلة لتلك الثروات، او على العكس من ذلك، كما يتوقف على مواقف دول الجوار وقدرتها على التأثير في مجريات الاحداث بالسلب او الايجاب.

وبتقدير الدراسة، ان الخطورة الجيوبولتيكية تكمن في ان أية خارطة عرقية تعتبر وثيقة مثيرة وقد تكون خطيرة . فعلى اساس الخرائط العرقية، انشئت حدود الدول وبرزت وفقاً لذلك، وحدث هذا في أوروبا على الاقل، منذ حوالي قرنين من الزمن. وكانت حجة ربط ارتباط الاختلاف العرقي مع الوعي القومي والحق بالاستقلال السياسي، قوية جداً بحيث ما زالت تشكل اساساً للتدخل في المسائل الداخلية للدول الاخرى، وللمطالبة بأجراء تعديلات على الحدود والتطلع لأنشاء دول جديدة، ومن اجل المناورة السياسية لكي يتم اخفاء التوزيع العرقي الحقيقي وراءها .

أما الآن وبعد ان برزت للواجهة، فإن القضية المزمنة للأقليات العرقية يمكن ان تقضي على الاستقرار في المنطقة، وذلك بسبب اختلافها عن القضايا الاخرى، بسبب مطالبتها بالأراضي. ومع ذلك فإن حدود الدول الجديدة في المنطقة حدثت عموماً من قبل القوى الاستعمارية، وان بعضاً من هذه الاقليات لم تقبل ابداً بهذه الحدود، والتي اعتبرتها على انها حدود مصطنعة، خاصة حين تفصلها عن اقاربها الذين يعيشون في الجهة الاخرى من الحدود [22].

ب. جغرافيا النزاعات الدينية : تظم الخارطة الدينية للوطن العربي غالبية ساحقة من المسلمين فضلاً عن جماعات يهودية ومسيحية وجماعات اخرى (راجع جدول1). ولقد احدثت الحياة الدينية في المنطقة العربية غُناءاً وأتحاداً، بيد أنها ايضاً احدثت نزاعاً واضطهاداً على مر العصور السابقة ولغاية الوقت الحاضر. انحسرت جغرافيا النزاع الديني (بين المسلمين واليهود) في فلسطين المحتلة، إذ تكاد تخلوا المنطقة العربية حالياً من اليهود، فبعد أن كان لهم بعض الطوائف في الدول العربية قبل إنشاء دولة اسرائيل، بيد أنهم تجمعوا في " اسرائيل" فيما بعد ، إلا أنه ما زالت هناك بعض البقايا منهم في اليمن والمغرب [23].

بالمقابل تشير القراءة التأريخية للحياة المشتركة بين المسلمين والمسيحين في المنطقة ان العلاقة لا تؤدي الى نهاية كما يحصل حالياً (اختطاف، فرض اتاوات، ذبح جماعي)، صحيح ان العلاقة كانت تخضع لدورات من الصعود والهبوط، اي انها لم تكن وردية او

دموية بالمطلق، الا انه كانت هناك مقومات واقعية وموضوعية تتيح لما اطلق عليه " **التعددية الواقعية**" ان تفرض نفسها من خلال تفاعل مجتمعي في شتى مناحي الحياة، خاصة في مواجهة الحكام المستبدين، لا سيما ان الاستبداد كان يسبب معاناة دون تميز للمهمشين على اختلافهم، مما كان يؤدي الى تضامن قاعدي ، ومن ثم نظال مشترك [24].

وفي ضوء ما تقدم، يحاول البحث تحديد جغرافيا النزاع الديني بين الطرفين وتحولاته في ضوء التغيرات الجيوسياسية التي عصفت بالمنطقة العربية في جغرافيتها، وانظمتها السياسية، ذلك التغير الذي لم تشهده المنطقة من ما يقارب مائة سنة، اي منذ سايكس بيكو، مطلع القرن العشرين، اذ اصبح المسيحيون العرب يتعرضون للاختطاف، وفرض الاتاوات ، والذبح الجماعي، الذي بات يستهدفهم اخيراً بصورة غير مسبوقة ، منذ ان وُجدوا في المنطقة . علاوة على الاخذ في الاعتبار التاريخ – دون استغراق – وانطلاقاً من منهجية تعتمد على السياق المجتمعي الذي تتحكم فيه عناصر كثيرة متداخلة ومتقاطعة .

تنحصر جغرافية النزاعات الدينية حالياً بين المسلمين والمسيحيين في مصر والعراق وتمثل ذلك على سبيل المثال– لا الحصر- في : حرق كنائس الاقباط في مصر، والآشوريين في العراق وقتل اساقفتهم ورهبانهم. بيد أن الملف في انحسار تلك النزاعات في سعتها الجغرافية، واحتدام تطورها حالياً. يعود الى:

اولاً: تنامي قوة قوى العنف والتطرف . **ثانياً:** اطراد موجات الهجرة المسيحية الى الخارج نتيجة تراكم الظروف الطاردة اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً في الداخل . ويمكن في هذا المقام ان نرصد ثلاثة خروجات كبيرة للمسيحيين العرب على مدى القرنين الفائتين وبداية العقد الثاني من القرن الحالي :

*الخروج البيني الاقليمي: مثل الذي لجأ اليه مسيحيو لبنان والشام، عقب الفتنة الدينية الممتدة التي جرت بين عامي 1840 و 1861، حيث وفدوا الى مصر، وتجاوزا الفتنة، وتفاعلوا مع موطنهم الجديد، من خلال نشاطات واعمال: تجارية وصناعية وسياسية وثقافية وادبية ... الخ. والاهم انه نجوا في السياقات المجتمعية الجديدة بصورة طبيعية .

*الخروج خارج الاقليم: وهو ما تمثل في الهجرات الاولى الى بلدان المهجر، في الستينيات من القرن العشرين، ربما بسبب عدم قدرة دول ما بعد الاستقلال على احتواء البعض، خاصة ملّاك الارض، او اصحاب الاعمال، او لتبني انظمة دول ما بعد الاستقلال شعارات دينية وتوظيفها في الصراعات السياسية، وربما بقعل هزيمة 1967، وصعود المد الاسلامي في المنطقة .

*الخروج القسري: وهو الذي مورس بفعل فاعل مع تنامي الجماعات الدينية المتشددة وانتشارها في اطراف المدن، منذ مطلع السبعينيات وحتى ما بعد حركات الربيع العربي، حيث مارس الاسلاميون الحكم ، ولم يستطيعوا ان يقدموا نموذجاً مغايراً عن نظم الحكم التي كان يعارضونها لعقود. لم يختلفوا في التوجه الاقتصادي الذي يصب في مصالح القلة، وتعاملوا مع المسيحيين كجماعة دينية، لا كمواطنين من منع القوى المتشددة من ترويج تصوراتهم الفقهية عن المسيحية، والتي تمنع حتى ان يقدموا لهم التهنئة بالعيد .. الخ، كما استخدمت وسائل كثيرة من اجل اجبار المسحيين على ترك اماكن معيشتهم التأريخية . وقد تم هذا الخروج على مرحلتين الاولى : خروج محلي ، اي تم في اطار الوطن، والاخيرة : خروج من الوطن كلياً [25].

ت. جغرافيا النزاع الطائفي (المذهبي): تنامى بشكل واضح على مدى العقود الماضية على خارطة النزاعات الإثنية في الوطن العربي (بعد طائفتي) ، وتحديداً منذ الحرب الأهلية اللبنانية، وهو ما يعد مستجداً نسبياً بشكله الراهن وبدرجة كثافته العالية على المنطقة في تاريخها الحديث والمعاصر الا ان هذا البعد تضاعف في تأثيره ودلالاته ومخاطرة الجيوبولتيكية على المنطقة، خاصة على قلبها العربي، في السنوات الاخيرة على وجه الخصوص، بحيث صار يشمل حالة اكثر من دولة عربية، بل وصار يهدد سيادة ووحدة اراض، ويلوح بتقسيم وتجزئة العديد من هذه الدول. بيد أن الطائفية (والمذهبية) التي نتحدث عنها اليوم ليست طائفية الزمن الماضي، لا من حيث مقوماتها، ولا من حيث عناصرها واطرافها واهدافها، لا في لبنان ، ولا في كل البلدان العربية. طائفية اليوم مرتبطة بمعطيات راهنة، ولو كانت تستمد بعض عناصرها من التاريخ. اذ نتج من الطائفية التاريخية ذات الطابع الاجتماعي والثقافي والسياسي، ظاهرة الطائفية السياسية في اكثر تجلياتها. انها طائفية الدولة الحديثة، وليست طائفية الانظمة التقليدية (الاقطاعية وما شابه) . تحولت الطائفية الى نظام سياسي معلن- الطائفيات (والمذهبيات التي كانت في اطار الهويات الثقافية والاجتماعية صارت تتبلور كمشاريع سياسية ، وبالتالي سلطوية .[26]

تنقسم جغرافيا النزاع المذهبي في الوطن العربي الى محورين رئيسين هما :

-**محور الفرز الطائفي والشحن المذهبي (غير العنيف)** وان اقترن بعنف سياسي محدود النطاق. والاطار الجغرافي السياسي لهذا المحور يشمل (المملكة العربية السعودية، مملكة البحرين، دولة الكويت) .

-**محور الفرز الطائفي والشحن المذهبي (العنيف)**. الاطار الجغرافي السياسي لهذا المحور يشمل (لبنان ، العراق ، سوريا ، اليمن) . نظراً لأهمية هذا المحور يقدم البحث تحليل جيوبولتيكي لطبيعة الصراعات ومتغيراتها الجيوبولتيكية وما الاتها في الدول المذكورة .

1-لبنان: يشير تاريخ لبنان ان تاريخه الحديث هو نتاج للتعايش والتعاون والتوتر والصراع بين الجماعات الإثنية التي تختصها جغرافيته السياسية (راجع جدول 1). وخلال السنوات المائتين الاخيرة، تبادلت هذه الجماعات مركز الصدارة والهيمنة السياسية والاقتصادية والسكانية . واصبحت الطائفية متداخلة في كل النسيج السياسي والاداري والاقتصادي والنفسي للمجتمع اللبناني. واعطت هذه التركيبة الطائفية اللبنانية الحساسة مجالاً واسعاً لتدخل للقوى الدولية والاقليمية في شؤون لبنان طوال القرنين الاخيرين [(**)] . ولكن في الفترة القصيرة (والاستثنائية) التي ترك الامر فيها للبنانيين انفسهم فانهم صاغوا معاً من الترتيبات السياسية ما ضمن الحد الادنى من مصالح كل طائفة، وعم مناخ من الاستقرار والرخاء، وكان آخر هذه الترتيبات ما عرف بالميثاق الوطني عام 1943 وهو (عُرف) غير مكتوب جعل رئيس مجلس النواب مسلماً شيعياً ، ورئيس الوزراء مسلماً سنياً، ورئيس الجمهورية وقائد الجيش مسيحياً مارونياً. كما تم بمقتضى ذلك الميثاق ، توزيع مقاعد المجلس اللبناني على اساس أثني [(27)]. كما انطوى الميثاق الوطني على تفاهم ضمني بان تكف الطوائف المسيحية عن تحالفها واحتمائها بالدول الغربية (وبخاصة فرنسا) التي كانت قوة انتداب في ذلك الحين، **في مقابل** ان تكف الطوائف الاسلامية عن المطالبة بالاتحاد مع سوريا، او الانضمام الى مشاريع وحدوية عربية ، قاد ذلك الاتفاق السياسي الذي تأسس على مرتكز اثني الى صيغة لنظام طائفي لكن بشروط مختلفة عن احداث القرن التاسع عشر (الموارنة والدروز)، ودخل المجتمع كله في نزاعات طائفية (المسيحيون والمسلمون وداخل كل من هاتين الطائفتين) . فعلى الرغم ان الاعتراف بشرعية الطوائف وحق كل منها في التمثيل بمراكز السلطة ومقدرات الدولة اضفى على الاهالي من ابناء الطوائف المختلفة مناخا من الطمأنينة وأبعد شبح الصراع الطائفي المرير وخفف من وطأة التنافس الطائفي، بيد ان المطلع على تاريخ الجمهورية اللبنانية الحديث يعلم جيداً ان هذا النهج الواقعي الذي حاول الخروج بوحدة وطنية على اساس تنوع الطوائف مبتعداً عد دمجها القسري بالطابع القومي الواحد يعلم ايضاً ان الطريق لم تكن سهلة وان كانت قد توصلت الى غايتها من خلق مجتمع سياسي قائم على التوافق والمبادلة ، فبعد استمرار الالتزام من الجميع بالتوافق السياسي لمدة خمس عشر سنة، اصاب المجتمع اللبناني هزة مؤقتة عام 1958، ثم زلزال اعنف عام

1975، حيث نشبت حرب اهلية ضارية لم ير لبنان مثيلاً لها من ستينيات القرن التاسع عشر . ويبين جدول (3) : حجم الخسائر المادية والبشرية للحرب الاهلية اللبنانية.

جدول (3)

حجم الخسائر البشرية والمادية للحرب الاهلية اللبنانية

ت	الخسائر البشرية	العدد / آلاف	الخسائر المادية	المبلغ / $ امريكي
1	عدد القتلى	000،130	قيمة الخسائر اثناء الحرب	25 مليار دولار
2	عدد الجرحى	000،207	المديونية الخارجية	2 مليار دولار
3	عدد المفقودين	000،17		
4	عدد المهاجرين (الهجرة الداخلية(	000،750		
5	عدد المهاجرين (الهجرة الخارجية)	000،750		

المصدر : عمل الباحث بالاعتماد على : نيفين مسعد ، النزاعات الدينية والمذهبية والعرقية (الاثنية) في الوطن العربي ، المستقبل العربي ، ع 364 ، 2009 ، ص 70.

مما تجدر الاشارة اليه ضمن هذا السياق ، امرين :

الاول: ان صيغة النظام الطائفي الذي يوزع السلطة بين المجموعات على نحو يأخذ في الاعتبار الواقع الديمغرافي (توازن السكان) وادوار النخب الاقتصادية والثقافية، هو بذلك ينظم الصراع الطائفي على السلطة، ويعيد انتاج تسويات سياسية بعد كل صراع عنيف . ولعل اوضح مثال على ذلك: "وثيقة الطائف"[(***)] التي قادت الى انتاج تسوية جديدة للنزاع العنيف في لبنان .

الثاني : دخول ايران كعامل اقليمي فاعل ومؤثر في النزاع اللبناني وتحكمه في وتيرة العنف وتوازنات القوة لصالح الجماعة الشيعية (حزب الله وحركة أمل) مما ساهم في تعقيد شبكة العلاقات الأثنية بخاصة مع الجماعة الاسلامية السنية .

بتقدير الدراسة، ان النزاعات الإثنية العنيفة في لبنان وان انتهت رسمياً بتوقيع اتفاق الطائف عام 1990، واتفاق الدوحة عام 2008، الا ان المعطيات تشير الى امكانية تفجر النزاع الطائفي من جديد لا سيما في ظل تنامي دور العامل الخارجي مما يجعل جغرافيا لبنان احد بؤر النزاعات الممتدة التي يمكن ان تنفجر في اي لحظة . فعلى سبيل المثال لا الحصر

حينما انتهى التحالف السياسي العابر للأختلاف المذهبي بين قوى الاسلام السياسي السني والشيعي، الذي كان قد تشكل قبيل الانتخابات البرلمانية في عام 2005، بفعل تداعيات الانسحاب السوري، واغتيال رفيق الحريري، وتصفيات رموز التيار الذي يتزعمه ابنه سعد، وصولاً الى اسر حزب الله الجنديين الاسرائيليين حتى تفجّر الموقف بين سنة لبنان وشيعته في 7 آيار / مايو 2008، فإنه لم يأت مفاجئاً في توقيته، وان كان مفاجئاً في ملابساته التي وضعت لبنان فعلياً على طريق الحرب الاهلية. فقد دخل حزب الله بيروت الغربية، معقل نفوذ السنة، وواكب ذلك عنف طال اشخاصاً وممتلكات عامة وخاصة ووسائل اعلام .[28]

2-**العراق**: تشير جغرافية العراق السياسية الى حقيقتين :

الاولى : جغرافية – إثنية: وهي ان العراق من اكثر الاقطار تنوعاً من الناحية الإثنية فعلى المتغير اللغوي – الثقافي فقط، هناك اغلبية عربية لغة وثقافة، توجد الى جانبها اقلية لغوية – ثقافية رئيسية هي الاكراد، وجماعات ضئيلة من التركمانيين والآشوريين والأرمن. ومن المتغير الديني فقط، هناك اغلبية مسلمة، الى جانبها جماعات مسيحية، وجماعات ضئيلة من اليزيدين والمندائين (الصائبة) واليهود. ولكن بين المسلمين، نجد مجموعتين مذهبيتين وهما السنة والشيعة. أما من الناحية السلالية فكل سكان العراق ينتمون الى السلالة السامية – الحامية او البحر متوسطية (راجع جدول 1) .

الثانية: ديموغرافية – أمنية: تتعلق بأستقرار العراق ووحدته الجغرافية السياسية ، فهذه التعددية الإثنية بالتوازي وبالتقاطع تجعل الحفاظ على تماسك المجتمع العراقي ووحدته مهمة غاية في الصعوبة والحساسية، وادنى اختلال يؤدي الى التوتر او الصراع السافر، وهو الأمر الذي حدث بالفعل على مدة العقود الماضية بين الاقلية الكردية والاغلبية العربية، والذي نتج عنه حصول الاكراد على الحكم الذاتي عام 1970، والاستفادة من التغيرات الجيوسياسية التي عصفت بالعراق (حربي الخليج الثانية والثالثة)، إذ اتجه الاكراد نحو تعزيز الحكم الذاتي، بل والشروع نحو تحقيق الانفصال الجغرافي السياسي عن العراق . اما العلاقة بين الجماعتين السنية والشيعية، فهي تتراوح بين (التعاون) في اوقات الكفاح ضد عدو خارجي (كما حدث في العشرينيات والثلاثانيات اثناء مقاومة الاحتلال الانكليزي والحرب الايرانية - العراقية) ، (والتعايش السلمي) في اوقات الاستقرار والرخاء، (والتوتر المكتوم) في اوقات عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي. ويكفي هنا ان نذكر ان العرب السنة قد هيمنوا على معظم المناصب السياسية القيادية في العراق، منذ عشرينيات القرن المنصرم. ومع ذلك، فإن الدساتير والقوانين العراقية تنص على المساواة الكاملة للمواطنين كافة بصرف النظر عن الدين والمذهب واللغة والاصل القومي. وفي الممارسة العملية منذ الاستقلال ، لا تخلوا

أي حكومة أو مجلس نيابي من ممثلين لأبناء كل هذه الجماعات الاثنية[29]. بيد أن هذه العلاقة تعرضت لإختلالات بنيوية اصابت المجتمع العراقي بفعل الاحتلال الامريكي للعراق. اذ خلف احتلال العراق هزّ للمجتمع العراقي، لاتقف عند اسقاط النظام وما ترتب عنه منه انهاء النظام الامني والمؤسسي والاقتصادي والعسكري فحسب، بل تتعداه الى تفكيك اللحمة الوطنية، وتشظي الهوية الوطنية الى هويات فرعية تبني ركائزها على حساب تلك الهوية التي تعتبر دوماً صمام امان ومركباً مشتركاً لجميع الهويات الفرعية .

يمكن القول ، ان من اهم الاسس الهشة التي قامت عليها الدولة العراقية في مرحلة ما بعد 2003 ، هي المحاصصة الطائفية – الاثنية. بدت اولى ملامحها عندما تشكل مجلس الحكم الانتقالي بناء على التصور الامريكي للنسب السكانية في العراق وفق صيغة: الشيعة نصف + واحد (13 عضواً) ، والسنة والاكراد بوصفهم يمثلون 20 في المئة من سكان العراق (5 اعضاء لكل منها، وعضو واحد لكل من المسحيين والتركمان – ولقد كرست ذلك في " الدستور المؤقت" (قانون الدولة الانتقالي) ، الذي وضعه الحاكم المدني الامريكي بول بريمر لتضع ، بذلك الأساسات المادية لأنقسام العراقيين على انفسهم، ومواجهة بعضهم البعض الأخر.

نخلص مما تقدم، ان الغزوة الكولونيالية الامريكية–البريطانية انجزت هدفها الاساس في تدمير الدولة العراقية لا اسقاط النظام القائم فيها فحسب، وانما ذهبت الى ابعد من ذلك كثيراً، الى انجاز عملية جراحية قيصرية ومقعدة للبيئة الاجتماعية العراقية، مزقت فيها النسيج الاجتماعي والوطني اللاحم، وجيشت الغرائز العصبوية (الطائفية والمذهبية والعرقية والعشائرية) وشجعتها على التعبير عن نفسها في " هويات" ومؤسسات فرعية . ومن مادة هذا التفسيخ الاستعماري للكيان الاجتماعي العراقي خلقت قوى الاحتلال اتجاهاً الى التشظئ الطائفي والمذهبي والاثني والتمترس الديني، وقد اصبح جزءاً من خصوصيات المرحلة الراهنة، وقد تجلى ذلك بالنزاع المذهبي (السني – الشيعي)، وبما تعرض له المسيحيون وكذلك الايزيديون والصابئة المندائيون وغيرهم[30] .

وقد تجلت ملامح المشهد في: زيادة اعداد العوائل النازحة قسراً. اذ اشارت احصائية (نهاية فترة ذروة العنف الطائفي) لوزارة الهجرة والمهجرين العراقية ان اعداد العوائل بلغت 26858 عائلة في المحافظات العراقية المختلفة، عدا إقليم كردستان . علاوة على زيادة عدد ضحايا العنف الطائفي على سبيل المثال ان حادثاً واحداً كحادث جسر الأئمة قدرت المصادر الرسمية ضحاياه بما لا يقل عن 830 قتيلاً .[31]

3-**سوريا:** كما لبنان والعراق، تعد سوريا من الدول الاكثر تنوعاً من الناحية الإثنية . **ولعل من اهم ما تميزت به الجماعات الإثنية خاصة والمجتمع السوري عامة والذي قلل الى حد ما حالة الصراع الإثني هو :**

-**تركز الجماعات الإثنية في مناطق جغرافية معينة**: فالعلويون يتركزون في جبل العلوين بمحافظة اللاذقية، والدروز في جبل الدروز بجنوب سوريا، والارمن في محافظة حلب، والاكراد في محافظة الجزيرة والفرات الاعلى .

-**الثقافة السياسية للمجتمع السوري**: نعني به الانفتاح والتسامح، بحيث اتاحت لأبناء احدى هذه الجماعات في الستينيات من القرن العشرين الصعود التدريجي الى معظم المناصب السياسية القيادية وهي الجماعة العلوية. فالعليون كانوا من اكثر الجماعات الإثنية حرماناً واضطهاداً الى عدة عقود ماضية. ولكن مزيداً من ابناء هذه الطائفة وجدوا في الجيش السوري، وفي حزب البعث العربي الاشتراكي، مجالاً للحراك الاجتماعي والسياسي الى اعلى . ومع اواخر الستينيات واوائل السبعينيات من القرن الماضي، اصبحوا بالفعل هم النخبة الحاكمة في سوريا ، منذ ذلك الحين وحتى الآن . [32]

بيد أن تلك الميزتين وضفتا (**داخلياً وخارجياً**) وتسببا في فترات زمنية محددة في إثارة نزاعات طائفية. **(داخلياً)**، فتحت ستار الأيديولوجيا القومية شبه العلمانية لـ " حزب البعث العربي الاشتراكي" إذ آلت السلطة الى نخبة عسكرية سياسية اقتصادية ذات ملامح عائلية وطائفية وجهوية. تداخلت معها الامتيازات والحرمانات الاجتماعية وانظمة الحقوق بين الطائفي والسياسي، وساهم القمع والكبت والتهميش والازمات في تحويل الجماعات الطائفية الى مؤسسات ذات تطلعات سياسية.[33] اما (**خارجياً**)، فقد وظف – التركز الجغرافي لمعظم الجماعات الإثنية – سياسياً من قبل فرنسا لخلق دول طائفية في فترة ما بين الحربين. فبعد ان انهى الاحتلال الفرنسي حكم الامير فيصل في دمشق في اعقاب حرب ميسلون (1930)، وبعد الانتفاضة الوطنية بقيادة الزعيم الدرزي سلطان باشا الاطرش عام 1935، قامت سلطات الحماية الفرنسية بتقسيم سورية الكبرى الى خمس ولايات: احدها سنية في حلب، الثانية سنية ايضاً في دمشق، والثالثة درزية، والرابعة علوية، والخامسة مسيحية في لبنان. ولكن لم يكتب الدوام الا لهذه الاخيرة التي اصبحت فيما بعد الدولة اللبنانية. أما الدويلتان السنّيتان في حلب ودمشق اندمجتا فيما يسمى بدولة سوريا بعد انتفاضة 1935، وانظمت اليهما في عام 1937 دويلتا العلويين والدروز. ولا شك ان هذه المشروعات الفرنسية كان لها بعض المؤيدين من ابناء تلك الجماعات، وان كانت الاغلبية من افراد هذه الجماعات نفسها قد قاومتها، ووقفت الى جانب الاغلبية السنية والحركة الوطنية السورية، في سعيها نحو

وحدة سورية الكبرى، وفي نضالها ضد الاستعمار الفرنسي.[34] ولكن اثار هذا التقسيم الطائفي وما صحبه من محاولات فرنسية لإذكاء العصبيات المحلية في فترة ما بين الحربين، ظلت عالقة في الاذهان لفترة طويلة. وهي قابلة للاستثارة بين الحين والاخر، بفعل مؤثرات داخلية وخارجية .

ولعل آخرها ما يمثله منذ مارس 2011، الذي يتخذ صورة الحرب الأهلية- او ما يمكن ان نطلق عليه الصراع الاجتماعي الممتد احد مصادر ترسيم خرائط العنف في المنطقة العربية. فهناك استقطاب طائفي سني شيعي (متشدد) يعيد تشكيل الجغرافيا السياسية للعنف في المنطقة. فهناك جذب لمنتمين لتيار السلفية الجهادية من الجزائر وتونس وليبيا ومصر، يقالبله جذب لمنتمين للتيار الشيعي المتشدد من لبنان واليمن والعراق وافغانستان وايران[35]. علاوة على مقاتلين محليين سوريين. وهكذا يمثل الشحن الطائفي المذهبي احد مصادر الجذب والحشد في المعركة التي ساحتها الجغرافيا السورية . اذا ما ركزنا النظر على التكلفة المادية والبشرية للنزاع في سوريا ، فسوف يتبين بشكل عام انها تكلفة عالية اذ تشير التقارير الى ان الناتج المحلي الحقيقي للاسعار الثابتة قد انخفض من 60 مليار دولار في عام 2010 الى 33 مليار دولار في عام 2013 وتقدر الخسائر الاجمالية باسعار 2010 خلال السنوات الماضية بحدود مائة مليار دولار امريكي ، في حين ان الاسعار ارتفعت بنسبة 200% خلال المدة من 2010 الى 2014 مع ارتفاع مؤشرات الفقر الادنى والاعلى وصولا الى درجة الفقر المدقع ، بسبب ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض القيمة الشرائية لليرة وتراجع الواردات والصادرات الذي اسهم نقص السلع والمواد الضرورية ، وبشكل خاص الطبية [36].

4-**اليمن**: إثنياً يتقسم المجتمع اليمني الى جماعتين رئيستين، هما : الشيعة الزيدية، والسنة الشافعية، الى جانب جماعات صغيرة من الاباضية واليهود (الذين نزح معظمهم الى اسرائيل بعد عام 1948) (راجع جدول 1) ويتركز معظم الزيدين في المناطق الجبلية والشمالية لليمن، وما زالوا يستوطنون في تشكيلات قبلية. اما الشافعية فيتركزون في السهول الساحلية لمنطقة تهامة ومناطق التلال الجنوبية، وهم اكثر استقرار في المدن واقل انتظاماً في تشكيلات قبلية. [37] وهذا يعني ان (الانقسام المذهبي) في اليمن يتطابق ايضاً مع الاستقطاب الجغرافي والايكولوجي والاجتماعي – الاقتصادي .

جاءت الاشتغالات الصراعية المذهبية في اليمن عبر التأريخ على ثلاثة مستويات : صراع مع المشروعات السياسية والدول الوطنية، وصراع مع الدعوات المذهبية الاخرى، وصراع داخل الدعوات نفسها. في (**المستوى الاول**)، واجهت المذاهب الدينية المتسيسة الدول القائمة. اذ ظلت الزيدية بالذات شوكة في خاصرة جميع الدول التي ظهرت في البلاد منذ

القرن التاسع عشر وساهمت في اسقاطها. في (**المستوى الثاني**) ، خاضت الدعوات المذهبية حروباً قاسية في ما بينها، وقد وصف بعضها بـ(حرب باردة). وخاضت الزيدية طوال قرون حرب ابادة شرسة ضد الاسماعيلية حتى تم القضاء عليهم فكرياً وسياسياً. [38]

الجدير بالذكر: (**تاريخياً**) لم تخص الجماعات السنية والشيعية صراعات مذهبية كتلك التي جرت بين الزيدية والاسماعيلية او بين الزيدية والاباضية. بيد أن الوضع الذي ساد بين الشيعة والسنة طوال الاحد عشر سنة الماضية بدأ يتغير منذ عام 2011، فقد جرت صدامات عسكرية متفرقة بين الحركة الحوثية الزيدية وتنظيمات الاسلام السياسي السنية، كالاخوان المسلمين والسلفيين. وتعد حرب دماج التي شنها الحوثيون ضد السلفين في نهاية عام 2013 في صعدة اشرس المواجهات المباشرة التي خاضها الطرفان اللذان ما زالا في مواجهة داخل الصراع النشط في البلاد منذ مطلع عام 2015، وهو الصراع الذي يُعبر عن اسبابه بلغة مذهبية، كالقول ان الحركة الحوثية " الزيدية" انقلبت بالتحالف مع الرئيس " الزيدي" السابق علي عبدالله صالح على سلطة منتخبة يرأسها رئيس " سني" . وفي هذا الصراع، تنضوي اغلبية الجماعات والتنظيمات السنية المختلفة تحت مظلة التحالف العريض لاستعادة " الشرعية" المواجهة للحوثين . وفي الصورة العامة، اعلن الحوثيون منذ وقت مبكر " الجهاد" ضد من يصنفونهم بـ " التكفيرين" و " الدواعش"، وفي المقابل تصور بعض الجماعات السنية القتال ضد الحوثيين بوصفة جهاداً ضد الرافضة . في (**المستوى الثالث**)، دارت صراعات داخلية مريرة بين اصحاب الدعوة الزيدية. ومن هذه الصراعات ما جرى في القرنين الحادي عشر والثالث عشر بين الاسر الهاشمية الرئيسة الثلاث: الهادويين والقاسميين العبانين والحمرات .[39]

قُدر عدد ضحايا الحرب للمدة 2004 – 2007 والتي شملت خمس جولات حربية التي دارت عجلة الحرب فيها بين الحركة الحوثية (الزيدية) والجيش اليمني وقوى الاسلام السياسي – بنحو 500،4 قتيل و 7000 جريح من الجانبين، بالاضافة الى تكلفة مالية تعدت ملياري دولار، وتلف شبه كامل للمحاصيل الزراعية .[40]

المبحث الرابع

نحو استراتيجية وطنية لإدارة التعدد وتفكيك التناقضات: لا شك، ان المشهد العربي الراهن، مشهد مقلق على ارض الواقع، تتداخل فيه مظاهر التذرر والانقسام ، وهدر الطاقات والموارد، وفقدان الأمل، وتفشي عوامل الاحباط وصعود الهويات الصغرى والثانوية، وانتشار الفتن المذهبية والداخلية .. الى آخر هذه المظاهر السلبية .

خارطة جغرافية سياسية مقلقة للغاية، فالأوضاع الداخلية في عدد من الدول العربية، كما تحدث عنها البحث وحللها، متوترة، وتواجه انكشافات استراتيجية عديدة، تغري القوى الخارجية (الاقليمية والدولية) بالتدخل والسيطرة على المقدرات في المستقبل .

ظاهرة العنف الفئوي لا سيما الديني والمذهبي (العرقي، والطائفي) كما تجسده حالات عدة قدمها البحث، صار يخشى ان تتحول الى مناخ موبوء، حيث الغواية الآن في ذروتها، وعوامل داخلية واخرى خارجية تغذيها، وتهدد مخاطرها مجمل النسيج المجتمعي، وتنذر بحروب وتقسيمات إثنية، وافقار خطير للهوية العربية الجامعة .

إذاً، الحاجة ماسة لإستراتيجية شاملة لأدارة التنوع وتفكيك التناقظات على (المستويين الداخلي والخارجي) . ولعل سؤال .. ما العمل ؟ هو التحدي الاساسي الذي تطرحه الورقة البحثية .

أ-**المستوى الداخلي**: ثمة مسار واحد للخروج من هذا الوضع المأزوم هو : **الادارة الديمقراطية للتنوع الديني والثقافي (Democratic Management of cultural Positive)** تتضمن هذه الادارة أبعاد :

-**بعد ديني:** مؤداة ، بناء فضاء حواري للتقارب: اولاً، بين الاديان . ثانياً، بين المذاهب، نابذ للتطرف والعداء، بما في ذلك تدريس شتى المدراس الفقهية بصورة متبادلة .

-**بعد تربوي / تعليمي**: يتطلب هذا المحور تحشيد النخب الثقافية والاكاديمية من اجل اطلاق مبادرة تربوية – تعليمية لوضع مناهج دراسية رسمية للتعريف بالاديان والمذاهب تعريفاً يتجاوز التحيزات الدينية والمذهبية، على غرار مناهج التعليم الانكليزية التي تقدم الجميع بصورة حيادية، وتنمي عند اجيال المتعلمين منذ اليفاعة فكرة قبول التنوع ورؤية المشتركات الاخلاقية والعرقية بين الاديان والمذاهب .

-**بعد قانوني** : يتطلب هذا المحور ايضاً تحشيد المختصين في مجال القانون والقضاء من اجل اطلاق مبادرات اخرى دستورية – قانونية لتوسيع الدساتير كي تشتمل على بنود قانونية هامة لحرية المعتقد، ورادعة للتجاوزات ، في اطار هيئة تشريعية – رقابية على غرار منظمات حقوق الانسان .[41]

بعد سياسي: يتمثل في حشد الرأي العام لتكثيف المبادرات لفتح النظام السياسي، أما المشاركة غير المقيدة، وإرساء نظام انتخابي متوازن (انسان واحد = صوت واحد) ، بنظام انتخاب نسبي، وإما عبر دوائر متوازنة ، ولا يؤيد البحث الحلول التي تدعو الى تطبيق ما يعرف بـ (الديمقراطية السياسية والاقتصادية أو التوافقية) . واعتماد نظام للانتخاب يقوم على القائمة النسبية، وتشكيل حكومة ائتلافية، وتتمتع فيها الجماعات المختلفة بحق الفيتو او

الاعتراض على القرارات الماسة بها، والحرية الواسعة لتلك الجماعات في المجالين الثقافي والتعليمي.

ومردّ ذلك الرفض – بتقدير البحث – إلى فشل هذا الانموذج الديمقراطي عند تطبيقه في لبنان ثم العراق . فقد كان لبنان أول دولة عربية تطبّق الديمقراطية التوافقية، وان لم يكن على اساس مركب ديني / طائفي، وذلك منذ أخذ بها الميثاق الوطني عام 1943، وحتى طورها ميثاق الطائف عام 1989. إذ، ظل لبنان قبل الطائف وبعده انموذجاً لثلة من الازمات الفريدة المتتالية: فقد عانى حرب أهلية طاحنة بين عامي 1975 و 1989، وأوشك أن ينزلق إلى حرب مماثلة في آيار / مايو 2008 ، وعاش بلا رئيس للجمهورية مع وجود حكومتين، احدهما ترأسها مسلم، والاخرى ترأسها مسيحي عامي 1988 و 1989 ، وكرر تجربة الفراغ الرئاسي في عامي 2007، 2008 في ظل شلل الحكومة ومجلس النواب معاً، وعدل دستور سواء في ما يخص رئيس الجمهورية، أو في ما يخص التمديد له ليكون على مقاس أشخاص بذواتهم، والان هو في وضع جديد، إذا لم يعدل الدستور بما يسمح لقائد الجيش بالوصول الى رئاسة الجمهورية، وبالتالي يمكن الطعن بعدم دستوريته في اي لحظة .[42]

إذاً، لبنان بديمقراطيته التوافقية المأزومة دوماً، لم يوفر دليلاً على الكلفة العالية للنموذج التوافقي في الاقطار العربية الى تنتعش فيها العصبيات الاثنية والولاءات الاتحادية. ومع ذلك جاء الاحتلال الامريكي وطبق الصيغة التوافقية في العراق، وكانت بدورها صيغة مركبة، لكن على اساس طائفي، لغوي . وبالتالي، كلما تعثرت التوافقية في لبنان، فإنها تعثرت في العراق كذلك، وقد واجه العراق الازمة تلو الازمة: على سبيل المثال لا للحصر ، التلكؤ في اختيار رئيس الحكومة التوافقية بعد الانتخابات البرلمانية في عامي 2005 و 2010 و 2022، التلكؤ في تشكيل الحكومة نفسها بسبب التنازع على تقسيم الحقائب الوزارية، ثمّ الانسحابات المتتالية قبل تشكيل الحكومة او بعدها، ثم الدخول في سلسلة من المفاوضات والمحاكمات لإعادة دمج المنسحبين في الحكومة بعدما تفقد صفتها التمثيلة .

بعد فكري / ثقافي: يقصد به استعادة الوعي الناضج للخروج من هذه الحالة المأزومة، فالمطلوب هو التفكير العقلاني بعيداً عن الركون الى اطروحات تقليدية، تعيد انتاج استراتيجيات لا قيمة لها على ارض الواقع – بتقدير البحث – ينبغي الاهتمام بمراكز الفكر والبحوث الاستراتيجية، فهي وحدها القادرة على التعامل مع وقائع وظواهر مرشحة لان تعصف بما تبقى من اوطان وقيم ومفاهيم، علاوة على امكانياتها في تقديم الرؤى والملاحظات التي تساعد على تنمية ثقافة الحوار وتعزيز مفاهيم المواطنة والديمقراطية . لا سيما مشكلة الطائفية التي يتفق دارسوا الاوضاع في المنطقة ويؤيدها بحثنا على انها ليست مسألة

سوسيولوجية، لأنها ليست مسألة تكوين اجتماعي نافر أو شاذ، وانما هي – مشكلة سياسية، لأنها مشكلة نظام سياسي منتاحر يفتقر الى اسباب الصيرورة، نظام شرعية شعبية ووطنية. وهكذا لا دواء لداء الطائفية الابتأسيس الدولة والاجتماع السياسي على علاقات المواطنة، وما تستجره- الى جانب الولاء للوطن– من حقوق مدنية وسياسية تعيد تعريف الناس بما هم مواطنون متساوون، لا بما هم جمهور جماعات عصبوية مغلقة تعرف نفسها بهوياتها الصغرى الفرعية .

بعد اقتصادي : يتمثل بـ (خلق مجال اقتصادي عابر للطوائف عبر البلدان العربية) عن طريق اطلاق مبادرة عبر اتحادات رجال الاعمال والمقاولين وغرف التجارة والمصارف الى تنشيط الاستثمار والتجارة المتبادلتين ، ويمكن للجنة مشتركة من الاقتصاديين ورجال الاعمال ان تتولى اطلاق ورعاية ومواصلة المبادرة .

ب-المستوى الخارجي: يقصد به حقل العلاقات الاقليمية- الدولية. يتمثل في تكثيف الجهد الدبلوماسي لـ إطلاق مبادرة سياسية – قانونية لأبرام معاهدة على غرار صلح وستفاليا لمنع التدخل السياسي في شؤون الطوائف الدينية في البلدان الاخرى، ويمكن توسيع المبادرة لتشمل انشاء محكمة عدل اسلامية للنظر في هذه القضايا بالتوازي مع **(الجانب السياسي)** ينبغي الاهتمام بـ**(الجانب الاقتصادي)** عبر انشاء سوق مشرقية – تركية، أي المشرق العربي وتركيا، لتتوسع الى المغرب العربي أو إذا تحولت ايران الى الديمقراطية ، يمكن تحويلها الى سوق اقليمية عربية- اسلامية.[43] والسوق هنا مفهوم دقيق يقوم على حرية انتقال رؤوس الاموال، والبشر، والسلع، والخدمات. وهذه" الحرية" في الاستقلال تستدعي، اول ما تستدعي، لبنى تحتية: خطوط سكك حديد تربط الرقعة الجغرافية العربية، لتكلفة عقلانية اقتصادياً، وشبكة طاقة كهربائية موحدة. اما انتقال رؤوس الاموال، والخدمات، فهو بحاجة الى بيئة تشريعية متجانسة او متقاربة، ونظام مصرفي منفتح، من شأنة ان يحفز السوق، ويسهم في حلق فرص عمل، كما فرص الربح .

الخاتمة:

يمكن القول في ضوء ما تقدم أنَّ التنوع الاثني في الوطن العربي ليس السبب في إضعاف الدولة القومية أو الوطنية وإنما غياب الطابع الوطني والقومي الحقيقي لهذه الدول القطرية، وهو السبب الرئيسي في تثبيت التمايزات القومية والدينية والمذهبية وأحياناً في إعادة إحيائها وفي الاستثمار الرمزي والسياسي والاجتماعي المبالغ فيه وتحويله إلى إدوات وأطر للصراع الاجتماعي والسياسي أي إلى دول داخل الدولة وهويات فرعية تنافس الهوية العامة التي تجسدها الدولة الأمة ، فغياب الدولة الأمة يعني غياب الوحدة الوطنية التي تعني :

تحقيق حالة التفاعل والتلاحم بين جميع أعضاء الجماعة الوطنية (عموم سكان الدولة) بغض النظر عن انتمائاتهم الاثنية المختلفة أغلبية وأقليات، او خلفياتهم السياسية والثقافية الفرعية، وبذلك فإن تحقق الوحدة الوطنية يتطلب تكامل أبعادها الاثنية والثقافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية. وهذا التكامل – بتقدير الدراسة – لا يعني في كل الأحوال وجود تطابق أو تشابه أو اتفاق مطلق بين جميع أعضاء الجماعة الوطنية، بقدر ما يعني وجود نوع من الاتفاق على ثقافة وطنية مشتركة، وإطار من التفاعل السياسي والاقتصادي والاجتماعي بين النظام السياسي وأعضاء الجماعة الوطنية من جانب وبين الجماعات الاثنية المختلفة (بعضها مع بعض) من جانب آخر.

الهوامش

1 – برهان غليون، المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، ط3، 2012، ص22.

2 – غراهام إيفانز وجيفري نوينهام ، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية ، ترجمة ونشر: المركز العربي للابحاث ، بيروت ، ط 1 ، 2004 ، ص : 470.

3 – نبيل عبد الفتاح، انتفاضة الاثنيات : أزمة الاندماج الوطني ونزاع الهويات بعد الثورات العربية، تحولات استراتيجية/ ملحق السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد (192)، 2013، ص14.

4 – حليم بركات، المجتمع العربي المعاصر: بحث في تغيير الأصول والعلاقات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2008، ص331.

5 – غسان سلامة وآخرون، أزمة الدولة القطرية : المجتمع والدولة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط3، 2005، ص333 – 334.

6– غرهام إيفانز وجيفري نوينهام، مصدر سابق، ص211 – 212.

7 – أنتوني غندز، علم الاجتماع، ترجمة وتقديم فايز الصباغ، المنظمة العربية للترجمة، مؤسسة ترجمات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2005، ص322.

*التفكير التنميطي : مجموعة أفكار تأخذ شكل الأحكام المسبقة الجامدة والقطعية ذات الطابع الاداني أو التحقيري التي تلتصق بمجموعة سكانية انطلاقاً من فروق عرقية أو دينية أو قومية أو سياسية، يعمم الحكم على جميع أفراد هذه الفئة بدون استثناء ويؤدي ذلك إلى تحيزات ومواقف عدائية.

8 – تيد روبرت جاد، أقليات في خطر: مراجعة وتقديم : رفعت سيد حمد، ترجمة : مجدي عبد الحكيم وسامية الشامي، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1995، ص64.

9 – المصدر نفسه، ص69.

10 – نيفين مسعد، النزاعات الدينية والمذهبية والعرقية (الاثنية) في الواقع العربي، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد (364)، 2009، ص64.

11 – ناجي أبي عاد وميشيل جرينون، النزاع وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط، الأهلية للنشر والتوزيع، عمّان، ط1، 1999، ص117.

12 – نيفين مسعد، مصدر سابق، ص65.لمزيد من التفاصيل عن التفاهم الايراني – التركي على منع قيام دولة كردية مستقلة في شمال العراق، راجع : عمر كامل حسن، المتغيرات الجيوسياسية القادمة في العراق، دار الخليج للنشر، عمّان، ط1، 2017، ص94 – 97.

13 – رضا محمد هلال، الأكراد بين الفيدرالية والانفصال، السياسة الدولية، العدد (205)، 2016، ص125.

14 – نيفين مسعد، مصدر سابق، ص65.

15 – أحمد سعيد نوفل وآخرون، دور اسرائيل في تفتيت الوطن العربي، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ط1، ص71. لدراسة أكثر تفصيلاً عن الدور الأمريكي في مسألة الأقليات في الوطن العربي، راجع : حسان بن نوى، تأثير الأقليات على استقرار النظم السياسية في الشرق الأوسط، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية، ط1، 2015، ص127 – 133.

16 – راجع : حاتم الجوهري، نبوءة خراب الصهيونية بين الأزمة الوجودية وصحوة العربي (أنموذج تطبقي)، روافد للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2016، ص66 – 84.

17 – عبد السلام ابراهيم بغدادي، مفهوم الكيان الصهيوني للأمن القومي، دائرة الشؤون الثقافية للنشر، بغداد، ط1، 1985.ص:49-50.

18 – أحمد سعيد نوفل، مصدر سابق، ص62

19 – حلمي عبد الكريم الزعبي، الإختراق الاسرائيلي للمنطقة العربية ومخاطره الجيوبولتيكية للأمن القومي العربي، الدار العربية للنشر والترجمة، القاهرة، ط1، 1996، ص138 – 139. كذلك راجع : سعد البزار، إسرائيل وحرب الخليج : التفتيت والتطويق، مركز العالم الثالث للدراسات والنشر، لندن، بلا تاريخ، ص37 – 38.

20 – لدراسة أكثر تفصيلاً عن استراتيجية اسرائيل في الثمانينات راجع : حزب العمل ومواصلة مخطط التفتيت للوحدة الجغرافية السياسية للأقطار العربية، تقديرات استراتيجية، الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، القاهرة، العدد (4)، 1995، ص18.

21-حلمي عبد الكريم الزعبي ، مصدر سابق ، ص : 140-141

22 – ناجي أبي عاد وميشيل جرينون ، مصدر سابق، ص120.

23 – لدراسة أكثر تفصيلاً عن النزاع الديني اليهودي – الاسلامي في فلسطين راجع : جان بول سارتر، تأملات في المسألة اليهودية، ترجمة ودراسة : حاتم الجوهري ومصطفى النشار، روافد للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2016، ص48 – 57.

24 – سمير مرقس، المسيحيون العرب بين الحضور القلق والوجود المشروط والاقصاء القسري .. أي مستقبل؟، السياسية الدولية، العدد (200)2015، ص58.

25 – المصدر نفسه، ص59 – 60. لدراسة أكثر تفصيلاً عن أوضاع المسيحيين في الوطن العربي راجع :

- سليم مطر، جدل الهويات : صراع الانتماءات في العراق والشرق الأوسط، المكتبة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1، 2003.

- - عزمي بشارة، هل من مسألة قبطية في مصر، المركز العربي للأبحات ودراسة السياسات، بيروت، ط1، 2012.
- - - محمد أزهر السماك، مسحيو الشرق الأوسط في نداء العقيدة والوطن، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد (434)، 2015، ص141 – 145.

26- عبد الحسين شعبان وآخرون، الطائفية والتسامح والعدالة الانتقالية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2013، ص64. كذلك راجع : وليد محمود عبد الناصر، جذور الصراعات في الشرق الأوسط ومساراتها، السياسة الدولية، العدد (202)، 2005، ص85.

** كان هذا التدخل أحياناً بسعي من بعض الاقليات اللبنانية طلباً للدعم والمعونة من قوة أجنبية في صراعها مع الأقليات الأخرى، وفي أحيات أخرى كان التدخل الأجنبي مفروضاً تحقيقاً لمخططات القوى الأجنبية وأهدافها.

27 – إليا حريق، من يحكم لبنان، دار النهار للنشر، بيروت، ط1، 1972، ص61 – 69. كذلك راجع : سعد الدين ابراهيم وآخرون، مصدر سابق، ص253 – 255.

*** في شكلها العام ظلت صيغة الحكم كما هي : رئيس وزراء ماروني، ورئيس وزراء سني، ورئيس شيعي لمجلس النواب. لكن جاء ميثاق الطائف ليعدل من صلاحيات رئيس الجمهورية لصالح رئيس الوزراء، ويوزع مناصب مجلس النواب بين المسيحيين والمسلمين بعد أن كان بواقع 54 مقعداً و 45 مقعداً على التوالي، أي أنَّ ميثاق الطائف أعاد بشكل طفيف تشكيل التوازنات السياسية بين المسلمين والمسيحين في الوقت الذي كان (العامل الديمغرافي) لغير صالح المسيحيين بفعل كثافة هجرتهم إلى الخارج، لكن لم يلتفت الطائف إلى التغيير (علاقات القوة داخل كل جماعة)، وبالذات بين السنة والشيعة في اطار جماعة المسلمين، خصوصاً بعد تأسيس حزب الله وتمتعه بقيادة سياسية قادرة على (الحشد والتعبئة) : السيد عباس الموسوي، فالسيد حسن نصر الله من بعده.

28 – نيفين مسعد، مصدر سابق، ص 68 – 69.

29 – راجع : سعد الدين ابراهيم وآخرون، مصدر سابق، ص250 – 252. كذلك راجع : أكرم طالب الوشاح، الأقليات في العراق، ومحاولة استشراف المستقبل، دار محرروا الكتب، ط1، 219، ص71 – 90.

30 – عبد الإله بلقزيز، العراق بين أنفاق طائفية وآفاق وطنية، المستقبل العربي، العدد (429)، 2014، ص126 – 128.

31- حميد الهاشمي، ميكانيزمات العيش المشترك وأزمة الهوية. في مجموعة مؤلفين عشر سنوات هزت العالم: عقد على احتلال العراق، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ط1، 2015، ص123– 158.

32 – سعد الدين ابراهيم وآخرون، مصدر سابق، ص252 – 253.

33 – عبد الحسين شعبان وآخرون، مصدر سابق، ص64 – 65.

34 – سعد الدين ابراهيم وآخرون، مصدر سابق، ص253.

35 – كمال حبيب، الجغرافيا الجديدة للعنف في العالم العربي، السياسة الدولية، العدد (190)، 2012، ص42 – 43.

36 – لمزيد من التفاصيل عن حجم الخسائر المادية والبشرية في سوريا جراء النزاع، ينظر: علي الدين هلال وآخرون، حال الأمة العربية : من تغيير النظم إلى تفكيك الدول، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2015. ص515 – 523.

37 – راجع : رسول أحمد، دراسات في الجغرافيا الاقتصادية والبشرية لليمن، دار الكلمة، صنعاء، ط1، 1986، ص102- 126.

38 – أحمد علي الأحصب، هوية السلطة في اليمن : جدل السياسة والتاريخ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ط1، 2019، ص165.

39 – المصدر نفسه، ص166 – 167. كذلك ينظر : شادي عبد الوهاب، العلاقات بين الحروب الأهلية والحروب بالوكالة، السياسة الدولية، العدد (205)، 2016، ص102 – 104.

40 – لمزيد من التفاصيل عن حجم الخسائر المادية والبشرية للحرب في اليمن للمدة (2004 – 2007)، راجع : عصام عبد الفتاح، الحوثيون : نيران الفتنة تندلع من تحت دماء النفط، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، ط1، 2010، ص47 – 67.

41 – لمزيد من التفاصيل عن الأبعاد المذكورة راجع :

- فالح عبد الجبار، المشكلة الطائفية في الوطن العربي، المستقبل العربي، العدد (408)، 2013، ص14– 33.
- محمد محفوظ، ضد الطائفية أوراق في العلاقات بين التعددية المذهبية والمواطنة، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط1، 2009، ص89 – 103.

42 – نيفين مسعد، مصدر سابق، ص73 – 74.

43 – لمزيد من التفاصيل عن الاستراتيجية الخارجية، راجع : عبد الحسين شعبان وآخرون، مصدر سابق، ص45 – 46.

المصادر:

1 - أحمد سعيد نوفل وآخرون، دور اسرائيل في تفتيت الوطن العربي، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ط1، 2016.

2 - أحمد علي الأحصب، هوية السلطة في اليمن : جدل السياسة والتاريخ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ط1، 2019.

3 - أكرم طالب الوشاح، الأقليات في العراق، محاولة واستشراف المستقبل، دار محمد الكتب، ط1، 2019.

4 - أنتوني غندز، علم الاجتماع، ترجمة وتقديم فايز الصباغ، المنظمة العربية للترجمة، مؤسسة ترجمات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2005.

5 - برهان غليون، المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، ط3، 2012.

6 – تيد روبرت جاد، أقليات في خطر: مراجعة وتقديم : رفعت سيد حمد، ترجمة : مجدي عبد الحكيم وسامية الشامي، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1995.

7 - جان بوا سارتو، تأملات في المسألة اليهودية، ترجمة ودراسة : حاتم الجوهري ومصطفى النشار، روافد للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2016.

8 - حاتم الجوهري، نبوءة خراب الصهيونية بين الأزمة الوجودية وصحوة العربي (أنموذج تطبقي)، روافد للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2016.

9 - حزب العمل ومواصلة مخطط التفتيت للوحدة الجغرافية السياسية للأقطار العربية، تقديرات استراتيجية، الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، القاهرة، العدد (4)، 1995.

10 - حسان بن نوى، تأثير الأقليات على استقرار النظم السياسية في الشرق الأوسط، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية، ط1، 2015،.

11 - حلمي عبد الكريم الزعبي، الإختراق الاسرائيلي للمنطقة العربية ومخاطره ال الجيوبولتيكية للأمن القومي العربي، الدار العربية للنشر والترجمة، القاهرة، ط1، 1996.

12 - حليم بركات، المجتمع العربي المعاصر: بحث في تغيير الأصول والعلاقات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2008.

13 - حميد الهاشمي، ميكانيزمات العيش المشترك وأزمة الهوية. في مجموعة مؤلفين عشر سنوات هزت العالم : عقد على احتلال العراق، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ط1، 2015.

14 - رسول أحمد، دراسات في الجغرافيا الاقتصادية والبشرية لليمن، دار الكلمة، صنعاء، ط1، 1986.

15 - رضا محمد هلال، الأكراد بين الفيدرالية والانفصال، السياسة الدولية، العدد (205)، 2016.

16 - سعد البزار، إسرائيل وحرب الخليج : التفتيت والتطويق، مركز العالم الثالث للدراسات والنشر، لندن، بلا تاريخ.

17 - سليم مطر، جدل الهويات : صراع الانتماءات في العراق والشرق الأوسط، المكتبة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1، 2003.

18 - سمير مرقس، المسيحيون العرب بين الحضور القلق والوجود المشروط والاقصاء القسري .. أي مستقبل؟، السياسية الدولية، العدد (200)2015.

19 - شادي عبد الوهاب، العلاقات بين الحروب الأهلية والحروب بالوكالة، السياسة الدولية، العدد (205)، 2016.

20 - عبد الإله بلقزيز، العراق بين أنفاق طائفية وآفاق وطنية، المستقبل العربي، العدد (429)، 2014،

21 - عبد الحسين شعبان وآخرون، الطائفية والتسامح والعدالة الانتقالية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2013.

22 - وليد محمود عبد الناصر، جذور الصراعات في الشرق الأوسط ومساراتها، السياسة الدولية، العدد (202).

23 - عبد السلام ابراهيم بغدادي، مفهوم الكيان الصهيوني للأمن القومي، دائرة الشؤون الثقافية للنشر، بغداد، ط1، 1985.

24 - عزمي بشارة، هل من مسألة قبطية في مصر، المركز العربي للأبحات ودراسة السياسات، بيروت، ط1، 2012.

25 - عصام عبد الفتاح، الحوثيون : نيران الفتنة تندلع من تحت دماء النفط، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، ط1، 2010.

26 - علي الدين هلال وآخرون، حال الأمة العربية : من تغيير النظم إلى تفكيك الدول، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2015.

27 - عمر كامل حسن، المتغيرات الجيوسياسية القادمة في العراق، دار الخليج للنشر، عمّان، ط1، 2017.

28 - غسان سلامة وآخرون، أزمة الدولة القطرية : المجتمع والدولة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط3، 2005.

29 - فالح عبد الجبار، المشكلة الطائفية في الوطن العربي، المستقبل العربي، العدد (408)، 2013.

30 - كمال حبيب، الجغرافيا الجديدة للعنف في العالم العربي، السياسة الدولية، العدد (190)، 2012.

31 - محمد أزهر السماك، مسحيو الشرق الأوسط في نداء العقيدة والوطن، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد (434)، 2015.

32 - محمد محفوظ، ضد الطائفية أوراق في العلاقات بين التعددية المذهبية والمواطنة، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط1، 2009.

33 - ناجي أبي عاد وميشيل جرينون، النزاع وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط، الأهلية للنشر والتوزيع، عمّان، ط1، 1999.

34 - نبيل عبد الفتاح، انتفاضة الاثنيات : أزمة الاندماج الوطني ونزاع الهويات بعد الثورات العربية، تحولات استراتيجية/ ملحق السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد (192)، 2013.

35 - نيفين مسعد، النزاعات الدينية والمذهبية والعرقية (الاثنية) في الواقع العربي، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد (364)، 2009.

ed.omar.kamel@uoanbar.edu.iq

Geopolitical problems of ethnic pluralism and

Geopolitical problems of ethnic pluralism and the strategy to confront them (The Arab world - a model)

Assist Prof Dr .Omar Kamel Hassan
College of Education for Human Sciences
Anbar University
ed.omar.kamel@uoanbar.edu.iq

Keywords: ethnicity، groups، geography، conflicts، strategy

Summary:

The study presents a geopolitical analysis of problems of ethnic pluralism and a strategy to confront them in Arab world. Second: its geographical location، which led to gathering of more than one characteristic on its land، including ethnic plurality of population. The study devoted itself to proving validity of hypotheses by identifying ethnic groups and their areas of concentration in Arab countries، in addition to analyzing internal and external factors that provoke ethnic conflicts، given that these conflicts are most serious geopolitical problems that threaten Arab society and geography. As well as analyzing ethnic conflicts (racial، religious and sectarian) and defining their geography. In light of this dangerous reality، Arab environment seemed more severe in terms of data of a new geopolitical reconfiguration، and this geography has two epics that began to emerge and escalate strongly during past years. politics on ethnic grounds. Based on this، study presented a comprehensive strategy for managing ethnic diversity and dismantling contradictions at internal and external levels.